أيديولوجيتنا

جزء من تعليم أعضاء
الحزب الاشتراكي الديمقراطي

Socialdemokraterna
FRAMTIDSPARTIET

المحتوى

3 مقدمة
4 مقدمة موجزة

النتيجة 1: القيم الأساسية للديمقراطية الاشتراكية 5

5 القيمة المتساوية والديمقراطية للجميع
9 القيمة السوقية وقيمة الإنسان
11 الحرية
17 المساواة
20 التضامن
23 الحرية والمساواة والتضامن معاً
24 أسئلة للمناقشة للقاء الأول

اللقاء الثاني: هياكل السلطة في المجتمع 25

27 حول القوة الاقتصادية
32 حول القوة الاجتماعية
34 حول القوة السياسية
36 أسئلة للمناقشة للقاء الثاني

اللقاء الثالث: الاستراتيجيات الاشتراكية الديمقراطية 37

37 الإصلاحية
40 تقاليد فكرة الديمقراطية الاشتراكية
42 أيديولوجية مجتمع الرفاهية
44 الاستراتيجيات الديمقراطية الاشتراكية في وقت الأزمات
45 أسئلة للمناقشة للقاء الثالث

دليل الدراسة ونصائح لقائد الحلقة 46

48 نصائح حول عن الأدب
49 الكتب

يتم تطوير المواد الدراسية من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالتعاون مع ABF. وتوزع مجاناً. اقرأ المزيد حول جهودنا الدراسية المشتركة وقم بتحميل المواد الدراسية من الموقع الإلكتروني: *socialdemokraterna.abf.se*

تمهيد

في مجتمع متغير باستمرار، هناك حاجة للقيم الاشتراكية الديمقراطية والتحليل الاجتماعي والاستراتيجيات أكثر من أي وقت مضى.

ويعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي من أحزاب الحركات الشعبية. ويفترض وجود الكثير من الناس المشتركين في تطوير أفكارنا وسياساتنا للتخطيط للمستقبل.

وتمتلك المجموعة فرصة لتوضيح ومناقشة الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية مما يؤدي إلى ترويج فهم القيم التي ندعو إليها والتحليل الاجتماعي والاستراتيجيات التي تعد أساس سياستنا ونمونا التنظيمي.

وتهدف المواد الدراسية إلى مخاطبة كل من الأعضاء الجدد والقدامى والمهتمين بالتعرف على الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

حظاً سعيداً في عمل الدراسة!

لينا رودستروم باستاد
سكرتيرة الحزب

توماس إنيروث
مدير الدراسة، المدير التنفيذي للحزب

مقدمة موجزة

في نهاية المواد الدراسية ستجد المزيد من المعلومات حول كيفية العمل في الحلقة الدراسية ونصائح لقائد الحلقة. إن القائمة التالية عبارة عن مقدمة موجزة عن كيفية البدء بسهولة.

ثلاثة لقاءات

تتكون المواد الدراسية هذه التي تدور حول أيديولوجية الحزب الاشتراكي الديمقراطي من ثلاثة أجزاء مقسمة إلى ثلاثة لقاءات في الحلقة الدراسية. ولكل جزء موضوع:

1. القيم الأساسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي
2. تحليل القوة الاشتراكية الديمقراطية، كيف تؤثر الطبقات والأجناس وغيرها من بنى القوة على حياتنا؟
3. استراتيجيات الإصلاح - كيفية استخدام القيم وتحليل القوة لتأسيس سياسة راسخة للتغيير الاجتماعي؟

وينتهي كل جزء بأسئلة للمناقشة. ابدأ بهذه الأسئلة أو اطرح أسئلتك الخاصة للمناقشة في اللقاء.

نصائح حول النشاط

تركز المواد الدراسية على معنى الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية اليوم. كما يمكن ربط مناقشات الأيديولوجية أيضا بالأفكار والمشكلات السياسية والمقالات والتقارير الحالية التي تصدر عن النقابات العمالية أو مجلة الفكر الاشتراكي الديمقراطي، تيدن [الوقت].

نصائح للقراءة

في الجزء الخلفي من المواد الدراسية هناك قائمة تضم المزيد من القراءات لأولئك الذين يرغبون في متابعة القراءة عن الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية وتطوير الفكرة. إن العديد من هذه الكتب تعد من الخيارات الممتازة لمزيد من المناقشة في الحلقة الدراسية.

كما يمكنك إيجاد المادة الدراسية «تاريخنا» على الموقع الإلكتروني الدراسي: *socialdemokraterna.abf.se* ويمكنك على ذلك الموقع الإلكتروني القراءة عن الخلفية التاريخية للقضايا السياسية الراهنة، وتحصل بالتالي على فهم أكبر لأيديولوجية وممارسة الديمقراطية الاشتراكية.

.1
القيم الأساسية للحزب الاشتراكي الديمقراطي

القيمة المتساوية والديمقراطية للجميع

إن الفكرة الأساسية للديمقراطية الاشتراكية هي أن كل إنسان له قيمة متساوية، بغض النظر عن شخصه وخلفيته.

إن هدفنا هو إقامة مجتمع دون تبعية شديدة أو اختلافات طبقية أو سلطة أبوية أو عنصرية، مجتمع يخلو من التحيز والتمييز.

كل شخص فريد من نوعه، وكل البشر لهم نفس الكرامة. كل إنسان يتمتع بخلفية عرقية وهوية وجنس وتوجه جنسي – و لا أحد أقل قيمة من أحد. يحق لجميع الناس أن يعاملوا باحترام. ولا يحق لأي شخص أن يعمل كقاضي على الآخرين بحجة أنه منهم.

في المبادئ الديمقراطية التي يستند إليها مجتمعنا، فإننا نحن الاشتراكيون الديمقراطيون نؤيد كرامة الإنسان ونبذل جهوداً كبيرة ضد التمييز وجرائم الكراهية المرتكبة بسبب العنصرية وكره الأجانب وحملات القمع أو التشهير ضد المتحولين الجنسيين. ونحن لا نقبل التمييز على أساس الجنس أو العمر أو الإعاقة أو اللون أو الأصل العرقي أو الإيمان أو الميل الجنسي أو أي شيء آخر بحيث نصبح أناساً متفردين – في مكان العمل أو في أوقات الفراغ أو في المدرسة أو في المنزل أو في أي مكان آخر.

وهناك مظهر آخر من مظاهر القيمة المتساوية لجميع البشر وهو الحكم الديمقراطي – أصوات عالمية ومتساوية، الحق في يصغى لك والتأكيد عليك، فضلاً عن الحق في تنظيم النفس سياسياً ومهنياً. والديمقراطية هي قدرة الناس على حكم الدولة. وتعتبر القيم الديمقراطية أمراً أساسياً للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

لقد كان للديمقراطية أثر كبير في العالم في القرن العشرين. رغم أن الديمقراطية قد عانت من هزائم شديدة في بلدان مختلفة في فترات مختلفة، إلا أنها اكتسبت مؤدين أكثر وأكثر، وزاد عدد الناس في العالم ممن يمكنهم ممارسة حقهم في التصويت.

انطلق الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع الليبراليين من خلال الديمقراطية في السويد في بداية القرن العشرين للحصول على دعم للديمقراطية

السياسية وأصبحت لهم الغالبية تقريباً في المجتمع السويدي. لم تعد الصراعات السياسية في الجمعيات البرلمانية حول الديمقراطية كنموذج لعملية صنع القرار السياسي. والآن ينطوي الصراع على المحتوى الديمقراطي ونطاقه.

ولكن من المهم أن نكون باستمرار ضد أولئك الذين يحاولون التقليل من شأن قيم الديمقراطية، أولئك الذين يظهرون الاحتقار للديمقراطية يعتقدون أن الناس الذي هم من عرق أو دين معين لهم قيمة أكبر من غيرهم أو أن الشخص الذي لديه الكثير من المال ستتاح له فرص أكبر في التأثير على المجتمع. أينما تظهر مثل هذه الاتجاهات، يجب أن لا يتزعزع الدفاع عن قيم الديمقراطية. ويجب علينا أن نكون دائماً قادرين على نصرة ما نؤمن به ونقتنع به قناعة كبيرة، حتى بالنسبة لما ينبغي أن يكون واضحاً لجميع الناس.

يجب أن تتم أيضاً استعادة الديمقراطية. وهناك عدة أمثلة لضعف ووهن النظم الديمقراطية عندما تبتعد السلطة أكثر فأكثر عن أيدي المواطنين. يتم بناء الديمقراطية السويدية من خلال الحركات الشعبية، التي ينظم فيها الناس أنفسهم لبناء مجتمع أفضل. ولا توجد ديمقراطية دون وجود حركات اشتراكية قوية.

> «تريد الديمقراطية الاشتراكية السماح للقيم المثالية الديمقراطية بتشكيل المجتمع كله والعلاقات المدنية البشرية. إن الإرادة المشتركة للمواطنين، الموضوعة في نقاش حر ومنفتح والتي يتم التعبير عنها في
> الانتخابات الديمقراطية، تتفوق دائماً على غيرها من متطلبات ومصالح السلطة.
> ولذلك فإن للديمقراطية الأسبقية في السوق. من خلال الديمقراطية يحدد الشعب المبادئ التي ينبغي أن توجه تنمية المجتمع وكيفية توزيع المهام والمسؤوليات بين العوام والفرد، وبين الجمهور والسوق.»
>
> منصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي 2013

«أفخر وأبتهج لكوني اشتراكي ديمقراطي. كنت هناك عندما ذهبت في جولة في الهند، وشاهدت الفقر الرهيب، رغم أن بعضهم كان في ثراء فاحش. وعندما تجولت في بعض الطرق رأيت الفقر المهين أكثر في الولايات المتحدة. وعندما كنت شاب رأيت رأي العين القيود الشيوعية والقمع والاضطهاد البشري في الدول الشيوعية. عندما وصلت إلى معسكرات الاعتقال النازية رأيت قوائم وفيات الحزب الاشتراكي الديمقراطي والنقابيين.

كنت هناك عندما تيقنت أن الديمقراطية الاشتراكية هي التي مهدت للديمقراطية في السويد، واتضح لي أن الديمقراطية الاشتراكية هي التي رفعت البلاد من الفقر والبطالة من خلال سياسةالأزمةفي الثلاثينات. عندما بدأت أعمل لصالح آ تي بي (ATP)، وكان علي استيفاء الترقيات الاجتماعية المميزة عندما أراد الموظفون العاديون أن يضمنون أنفسهم عند وصلوهم لمرحلة الشيخوخة بعد عملهم كل ذلك الوقت.

كنت هناك منذ سنوات عديدة وتعاونت مع تاغي إيرلاندر، وتعرفت على ماهية الديمقراطية والإنسانية، وعملت مع أصدقاء مقربين مثل فيلي براندت وبرونو كرايسكي وتريغفي براتيلي الذين كانوا يخاطرون بحياتهم من أجل النضال في سبيل كرامة الإنسان.

والأهم من ذلك هو أنني أكدت اعتقادي عندما كنا كنت أنظر إلى العالم وأرى الحروب وسباق التسلح والبطالة الجماعية وعدم المساواة بين الناس. لقد أكدت اعتقادي عندما رأيت في بلدنا على وجه الخصوص ارتفاعاً في عدم المساواة والبطالة والمضاربة والخداع التي تجتاحنا من كل مكان. عندما ننظر إلى المستقبل نرى أن غير الاشتراكيين سوف يتحتم عليهم أن يجعلوا الموظفين أكثر فقراً والأثرياء أكثر ثراء، حيث يصبح الأمن الاجتماعي أكثر هشاشة والتضامن أضعف والأنانية أقوى، حيث يهتم الأقوياء بأنفسهم وسيفعل الضعيف الشيء الصحيح.

بالطبع أنا اشتراكي ديمقراطي. وأنا أفخر إزاء ما أنجزته هذه الاشتراكية الديمقراطية في بلدنا، وأنا سعيد جداً لأنني أعرف أن لدينا مهاماً مهمة بعد سوء حكم المحافظين.

”

ونحن على ثقة أن الناس الآن يعرفون وضع فرص العمل والأمن والاستقرار عندما تتسلم قوى اليمين مقاليد الحكم.

أنا أتبسم الآن عندما أتذكر أنني أعرف أن التاريخ السويدي الحديث مليء بالإصلاحات القيمة التي كنت قد وصفت بالاشتراكية الشريرة لكن بعد ذلك تدخل في معركة للحصول على الشكر لأجل الإصلاحات عندما يكتسب الشعب خبرة لما تعنيه.

أنا بالطبع اشتراكي ديمقراطي؛ مثل برانتينغ عندما كان يعمل لأجل حق التصويت؛ وإيرلاندير الذي أسس نظام الضمان الاجتماعي و ATP، نظام المعاشات التقاعدية. إنها مسألة تضامن ورعاية الناس.»

أولوف بالم، مناقشة رئيس الحزب عام 1982

القيمة السوقية وقيمة الإنسان

إن الالتزام العام حول القيم الديمقراطية لا يعني في أي حال من الأحوال أن حقوق الإنسان والديمقراطية لم تعد مسائل تسبب صراعات سياسية كبرى في مجتمعنا. فكثير من التناقضات في السياسة السويدية تنبع من دور الديمقراطية، وسوف تلعب فيها كرامة الإنسان دوراً يتعلق بالملكية والقيمة السوقية.

إلى أي مدى يحق لمالك شركة أن يبت في أوضاع العمال في الشركة، وإلى أي مدى يمكن للموظفين التأثير عليهم؟ ما مقدار السلطة التي يجب أن يمتلكها مالك العقار لكي يفرض الشروط على المستأجرين في البيت وهل يحق للمستأجرين أنفسهم أن يقولوا عنهم شيئاً؟ هل يجب أن يعتمد الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية على مدى ثرائك أو على أساس الحقوق التي يمتلكها المرء في المجتمع؟

أن من يدعي بأن حقوق الملكية مطلقة وأنها معصومة فإنه يدخل في صراع مع روح الديمقراطية. إذا كان الناس غير قادرين على الاتفاق حول تحديد ضريبة الدخل والثروة، وإذا كانت الأنظمة غير قادرة بالقانون على تقييد ما يمكن للمالك القيام به في ممتلكاته، فمن الصعب أن ندرك القيمة المتساوية لجميع البشر. إن القيمة المتساوية للجميع تعني المساواة في حق الجميع في الحياة والصحة وفي حياة يعتبرون فيها متساوون. يتطلب الأمر بعض القيود على الملكية.

”

لم يصبح المجتمع السويدي موطناً جيداً بعد. هناك تشابه رسمي ومساواة في الحقوق السياسية، ولكن اجتماعياً واقتصادياً لا يزال المجتمع طبقيّ ولو تحدثنا اقتصادياً، نرى أن الديكتاتورية هي السائدة. قد تكون الاختلافات في بعض الأحيان مؤثرة؛ فبينما يعيش البعض في القصور، يعتقد الكثير أنهم قد حققوا نصراً لا مثيل له لو استطاعوا البقاء في أكواخهم حتى في فصل الشتاء القارص؛ وبينما يعيش البعض في وفرة، يدور العديد من الناس على الأبواب من أجل الحصول على لقمة من الخبز، والفقراء هم من يقلقون للغد حيث يختبئ لهم المرض والبطالة وغيرها من الحوادث. ولكي يصبح المجتمع السويدي موطناً جيداً، يجب إزالة الفروق الطبقية وتطوير الرعاية الاجتماعية وعمل موازنة اقتصادية وتوفير حصة العمال في الإدارة الاقتصادية والديمقراطية وتطبيق ذلك اجتماعياً واقتصادياً.

بير ألبين هانسون، خطاب حول دولة الرفاهية عام 1928

هناك قوى اقتصادية تريد السيطرة على اقتصاد السوق وعلى كل شيء تقريباً في المجتمع. هم يقفون ضد القوى السياسية التي تريد جزءاً كبيراً من أداء الإنتاج لجعل الناس العاديين يستفيدون، ولذلك ينبغي أن تخضع كل الأمور للقرارات السياسية. يعني ذلك الفرق أن الافتقار إلى الثقة في مجال السياسة سوف يكون بمثابة شيء مختلف تماماً عن الأحزاب السياسية الذي تعتقد أن الاقتصاد سوف يسيطر وليس نحن الديمقراطيون الاشتراكيون.

لا يشكل انخفاض الثقة في السياسة مشكلة بالنسبة لأي شخص يعتقد أن الإرادة السياسية يمكنها العمل بأقل قدر ممكن. بالنسبة لأولئك الذين يرون السياسة كأداة لتحقيق المساواة بين جميع الناس فإن الثقة في الحياة السياسية والديمقراطية تعتبر من الأمور الجوهرية.

ترى فكرة الديمقراطية الاشتراكية التقاليد الديمقراطية السياسية بمثابة اللبنة الأولى في إنشاء مجتمع فيه سمات مثل الديمقراطية في المجتمع كله والعلاقات الإنسانية المتبادلة. حيث يمكن أن ينظر إلى المجتمع على أنه ديمقراطي تماماً، يجب أن تتم الديمقراطية أيضاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً.

الحرية والمساواة والتضامن

تظهر غالبا مفاهيم الحرية والمساواة والتضامن في النقاش السياسي، ولكن يمكن تفسيرها بطرق مختلفة استناداً إلى طريقة العرض الأساسية لأحد الأفراد. دعونا نناقش النهج الديمقراطي الاشتراكي من خلال المفاهيم ومقارنتها مع التفسيرات غير الاشتراكية العادية لنفس المفهوم.

الحرية

لا أحد تقريباً يقول أنه لا يشعر بأهمية الحرية وجوهريتها. ولكن ما هي حريته التي يفكر فيها المرء؟ الحرية للجميع أم الحرية لبعض الناس؟

يمكن تقسيم مفهوم الديمقراطية الاشتراكية عن الحرية إلى الحقوق السلبية (التحرر من) وحقوق إيجابية (التحرر إلى). إنها مسألة التحرر من قمع وسيطرة الآخرين، القدرة على التفكير بحرية وتأكيد وتنمية وجهات النظر بحرية. ولكن الأمر يتعلق بالحق في عيش حياة جيدة ولائقة، وكذلك الحصول على الغذاء والمأوى.

بدلاً من ذلك يأتي شخص ذو قيم ليبرالية حديثة أو غير اشتراكية ويقول أن الأمر يتعلق بحرية المالي في التصرف في ممتلكاته. وسيكون تعريف الحرية مهم لتجنب التدخل الحكومي، والذي يهدد بتقييد سلطة الملكية.

يمكن أن تصطدم أنواع مختلفة من الحرية بسهولة مع بعضها البعض. إن مهمة السياسة أن توازن بين المصالح المختلفة المتعارضة.

> يتطلب تحقيق الحرية للجميع أن تكون عملية التجارة مستمرة بين متطلبات مختلف الأفراد والمجموعات ولكن يمكن أن تتسامح أبداً مع الحلول التوفيقية بشأن المتطلبات الأساسية للحرية السياسية والديمقراطية!
>
> إنغفار كارلسون وآن-ماري ليندغرين، ما هي الديمقراطية الاشتراكية؟

حرية الفرد المتعارضة

قد تتعارض حريتي وحريتك في عدة مواقف يومية. إذا كنت أستخدم شقتي وفقاً لرغباتي، فقد يتعارض ذلك مع حرية جاري. فالتلوث الضوضائي وغيره من الآثار الضارة قد تجعل من المستحيل أن نستمر في العيش في مكان ما. حرية من ستطبق - أنا حر في أن أفعل ما أريد في شقتي وللجيران الحرية في البقاء في المكان الذي يعيشون فيه؟

بالنسبة للديمقراطية الاشتراكية من المهم تأكيد حق الطرف الأضعف في ممارسة حريته. نحن نريد حماية أولئك الذين يجدون صعوبة أكثر في تأكيد ذاتهم، نظراً لقلة الموارد المالية على سبيل المثال. إن الأنظمة (مثل حماية المستهلك) مهمة من وجهة النظر هذه.

وأصعب من ذلك سياسياً إذا كان الأمر يتعلق بصاحب معمل يعتقد أن من حقه طرح انبعاثات معمله في بحيرة يسبح بها الناس مما يجعل من المستحيل على أولئك الذين يعيشون على ضفاف البحيرة السباحة هناك. وفي تلك الحالات، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي على استعداد أكبر من الحزب المعتدل (المحافظ) للتدخل في حرية صاحب المحل للبت في ممتلكاتهم على سبيل المثال.

القوانين واللوائح المقيدة للحرية

تتعلق حرية الفرد بالقدرة على اتخاذ القرارات بشأن حياتهم. يتعلق الأمر بالفرق بين أن تختار كيف تريد أن تعيش والقوانين والقواعد التي تحكم حياتنا. ما هو المدى الذي يمكن أن يسمح لنا به بتحمل المخاطر التي تفرضها الحياة علينا، وما مدى قدرة المجتمع على وضع قوانين وقواعد تهدف إلى التأثير على سلوكنا؟

إن حدود السرعة مثال على ذلك. يمكن بالطبع القول أنك تستطيع القيادة حتى بسرعات عالية. ولكن عدد حوادث السيارات يزيد مع تزايد السرعة، كما أن خطر الموت أو حدوث جروح خطيرة في الحوادث المرورية يزيد بشكل كبير مع زيادة السرعة. فالشخص الذي يقود بسرعة بتعرض للخطر، كما يحق لمستخدمي الطريق الشعور بالأمان على الطريق.

> ”
>
> إن الشخص الذي يختار جانب من الجانبين ويتخذ مكانه في المعركة يريد أن يعرف مم تتكون الاختلافات أساساً. ويمكنه إيجاد الجواب الأسهل إذا طرح السؤال «الحرية لمن؟» في أي نقطة يتم فيها الحديث عن الحرية.
>
> لم يقدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي أبداً رسومات لأرض الأحلام. فهو يجعل الأمر مجرد شيء قليل الآن. لكنه يريد جمع أكبر عدد ممكن من الشعب من أجل سياسة اقتصادية تسعى إلى الحصول على معيشة أفضل وقدر أكبر من المساواة مع الاهتمام المستمر بالحرية ليس للقلة وليس للبرجوازية، وإنما حرية متساوية للجميع، استناداً إلى الإيمان بالقيمة المشتركة لجميع البشر.
>
> إرنست ويغفوش، البيان الانتخابي عام 1948 «الحرية – لمن؟»

الصورة: يواكيم كلينغ

قد يعتقد معظمنا أنه من المهم وضع أنظمة للسرعة، رغم أنها تقيد حرية الفرد. والأصعب هو إلزام الناس بحزام الأمان. ولكن حتى عندما تكون التجارب كثيرة، فإن حزام الأمان يقلل من احتمال الإصابة أو القتل في حادث مروري.

ولكن ما هو حق الدولة في تقييد حرية الفرد في قيادة سيارة بدون حزام الأمان؟ تعمل الدولة من خلال القوانين واللوائح على زيادة الوعي بالسلوك المناسب. كما يمكن الإشارة إلى النقاش الاقتصادي؛ فأي شخص يتعرض لإصابة في حداث مروري يصبح عبئاً على نظام الرعاية الصحية العام، وعلى مواردنا المشتركة.

كما أن سياسة السويد الخاصة بالكحول غالباً ما تسبب جدالاً واسعاً. هل علينا أن نترك الخيار للفرد في تعاطي الكحول؟ هل يجب أن تخضع الغالبية لمجرد أن عدداً قليلاً من الأفراد لا يمكنهم ترشيد استهلاكهم للكحول؟ ولكن حتى الآن فإن التضامن مع الضعفاء يرجح كفة الميزان. كانت معرفة أن الكحول ستكون أكثر شمولاً مع زيادة توافرها وانخفاض أسعارها معرفة حاسمة بالنسبة لسياسة الكحول، كما أن هناك دعم شعبي واسع لشركة بيع الكحول في السويد سيستمبولاغيت [احتكار الكحول السويدي].

في الخطاب هناك أجزاء من البرجوازية ترغب أكثر في التأكيد على حق الأفراد في إدارة حياتهم الخاصة. هكذا تصبح حرية سلبية، وهي الحرية من قوانين الدولة وأنظمتها.

إلا أن هناك محافظون عدة في حزب اليمين السياسي يرغبون في تحديد المعايير الاجتماعية التي ينبغي أن يعيش الناس من خلالها. ويعتبر المعيار الحالي طبيعي وصحيح، وأي شخص يخالف هذا يعتبر منحرفاً. وكثيراً ما نحتاج إلى جعل خيارات الحياة مطبقة على أرض الواقع. يتعلق الأمر بالتعصب ضد أولئك الذين لا يريدون أن يعيشوا وفقاً للنمط المعتاد، مثل شعب السحاقيات والمثليين والمخنثين والمتحولين جنسياً. يجب أن يقوم المجتمع «بحماية الأسرة» وبالتالي جعل الأمر أصعب بالنسبة لمن لديه أطفال ويحتاجون إلى الانفصال بسبب علاقة مدمرة.

الضريبة – عقبة أم فرصة للحرية؟

نحن الاشتراكيين الديمقراطيين نقول أن الضرائب قد تكون وسيلة لزيادة حرية كثير من الناس.

الضرائب ليست غاية في حد ذاتها، بل هي طريقة صحيحة لزيادة حرية الأشخاص لكي يعيشوا حياتهم التي يريدونها. فمن خلال تمويل مختلف الأنشطة بواسطة الضرائب تتاح الفرصة للجميع لتلقي العلاج الطبي والتدريب والوصول إلى الخدمات والأمن من خلال الأنشطة الممولة من الضرائب. فهي تزيد من حرية كثير من الناس.

إلا أن اليمين يدعي أن الضرائب تخفض الحرية الفردية. بالنسبة لهم، فإن خفض الضرائب غاية في حد ذاته. عادة ما يقولون بأنه إذا قمنا بخفض الضرائب يمكنك أيضا تقليص «التبرعات» للشعب نفسه بدرجة مماثلة. ولكن في الواقع، فإن الذين يستفيدون أكثر من غيرهم من التخفيضات الضريبية معظمهم أقل حاجة إلى شبكة أمان المجتمع على شكل تأمين اجتماعي أو دعم الدخل وغيره من الأشكال. وسوف يتاح لأولئك الذين يحصلون على دخل جيد المزيد من الفرص للقيام برحلات ترفيهية وتغيير سياراتهم بشكل أكبر عندما يتم تخفيض الضرائب. ولكن تلك الوسائل تجعل الأمر أكثر صعوبة لإنهاء الأمور عند ضعف الحماية الاجتماعية ورعاية خدمات الرعاية الصحية التي يجب أن يمولها القطاع الخاص، وليس من خلال أموال دافعي الضرائب. ولن يحصل أولئك الذين لا يستطيعون توفير الأموال بصورة كبيرة على الحرية، وسوف تعني لهم الرعاية الصحية حرفياً مسألة حياة أو موت.

يعني ذلك لمعظم الناس أن الرعاية تمولها الضرائب وأن الأمن سوف يكون أكبر بكثير وهكذا تصبح هناك أيضا حرية أكبر. يختفي القلق المتعلق بأن الأمراض بأنواعها المختلفة عبارة عن كارثة مالية. أنت تعلم أنه يمكنك اختيار استخدام مدخراتك وأنه يجب أن تحتفظ بها لاستخدامها في حالة حدوث شيء غير متوقع.

لم يتردد الحزب الاشتراكي الديمقراطي في استخدام ضرائب أعلى لصندوق الرعاية الاجتماعية. فقد حسنت الأمن البشري وجعلت العديد يتمتعون بقدر أكبر من الحرية.

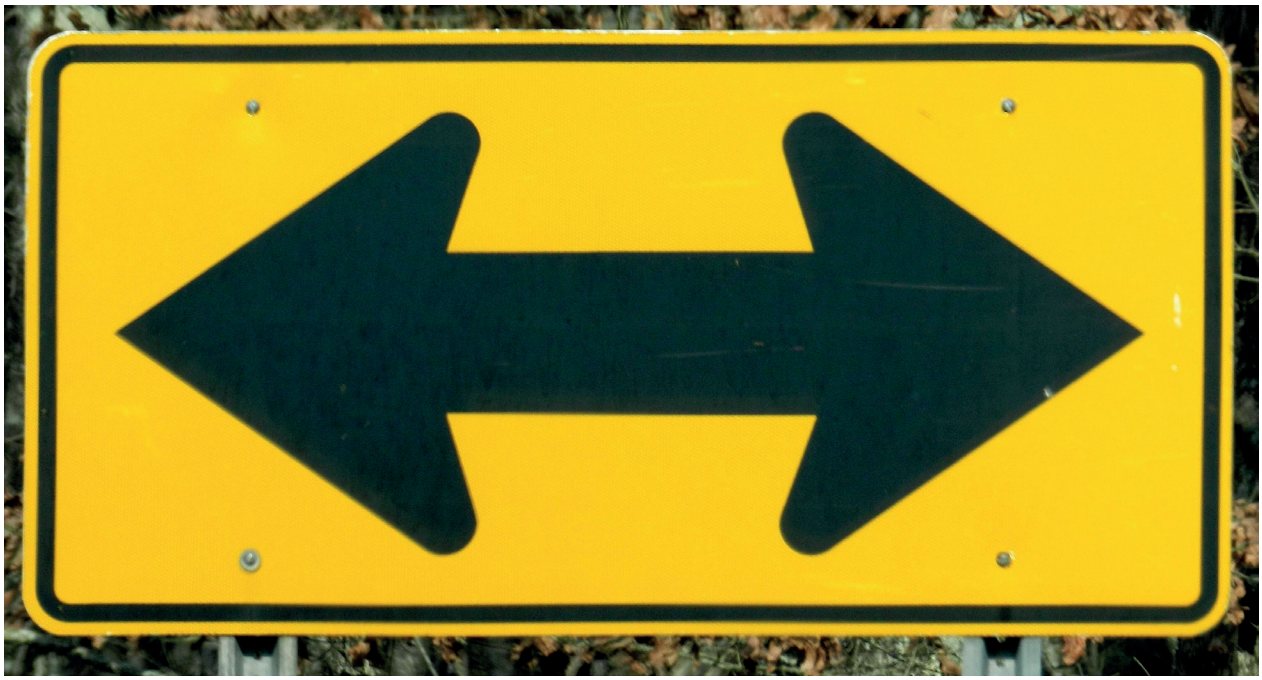

الحرية والاختيار

يرى الحزب الاشتراكي الديمقراطي بأن حق الأفراد في اختيار اتجاه حياتهم مهم. ولكن لا يكفي وجود الانتخابات بشكل نظري. والمهم أن نرى خيارات الناس للاستفادة من حريتهم.

ويميل اليمين للجدال بأن الحرية لا علاقة لها برفاهية الفرد. الحرية هي إمكانية التفكير بحرية، والجمهور لا يمكن أن يقرر ما يخص شخص ما. ولهذا فإن الحرية للفقراء والأغنياء على حد سواء، حسب هذا الرأي. وهذا شيء متناقض لأن اليمين يؤكد بشدة على أن حرية الأغنياء مقيدة بالضرائب.

ولكن الحرية تتطلب إمكانيات العمل. يحق للفقراء في شوارع كالكوتا التصويت، ولكن ليس لهم ميزة حرية اختيار بشكل كبير. يتم ذلك فقط عندما يكون لديهم احتياجاتهم الأساسية ويكون لدينا الفرصة للتنعم بالحرية. أولئك الذين يمكنهم تثقيف أنفسهم والذين لهم الحق في الرعاية الصحية ويمكنهم أن يشعرون بالأمان عند مواجهة الشيخوخة ويكون لهم الأمن المعيشي اليومي يتمتعون بحريتهم.

نؤكد نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن الحرية الحقيقية تتطلب قدرة المرء على ممارسة حريته. تصبح الحرية بلا معنى إذا لم يكن بالإمكان استخدامها في شيء ما. يرى الحزب الاشتراكي الديمقراطي أنه يجب أن تقترن الحرية مع الفرص.

هناك ناحية بالغة الأهمية من هذه الحرية وهو الحق في العمل الهادف. يقصد بالحق في العمل الحق في المساهمة بعد قدرة المرء على إرضاء الفرد والحاجات العامة والقدرة على المشاركة في سياق اجتماعي. وينبغي معاملة كل شخص بتقدير واحترام عمله وأن يشعر بالأمن في الحياة والصحة في العمل.

الحرية الفردية والجماعية

بالنسبة لليمين، عادة ما يتم طلب الحرية الفردية. الفرد هو من يحمل الحرية، ويشمل الفرد الشركات أيضاً. ومن ناحية أخرى، ينظر إلى الجماعة بأنها تهديد لحرية الفرد.

أما بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فإن الحرية تأتي معاً وتفرض تأثيرها بشكل مشترك في القيام بالأعمال التجارية واتخاذ القرارات المهمة. ورغم أن الفرد يتمتع بحرية كبيرة، إلا أن الجماعة يجب أن يكون لها الحرية أيضاً في اتخاذ القرارات بشأن مختلف الأمور معاً.

إن هذا الخط الفاصل بين اليمين والحزب الاشتراكي الديمقراطي يعني أن لدينا تصورات مختلفة في مجال العمل الديمقراطي على سبيل المثال.

- يقول حزب اليمين أن هذا الجزء الكبير من القرارات الاقتصادية ينبغي يترك للأفراد والأسر والشركات، بينما نعتقد نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي بأهمية قدرة الجمعيات السياسية اتخاذ قرارات مشتركة جيدة.
- يريد حزب اليمين ترك تنظيم أداء الإنتاج، بينما نريد نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي تنظيم السوق بشكل أكبر والتأكد من توزيع ناتج الإنتاج بشكل عادل.
- يريد حزب اليمين أن يكون سوق العمل عبارة عن مسألة بين الموظف وصاحب العمل، بينما نعتقد نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي أنه من المهم أن يكون للمنظمات النقابية تأثير حاسم.

إن قدرة العمال على تنظيم أنفسهم في النقابات العمالية وتأكيد نقاباتهم على حقوقهم هو أمر مهم بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. فلطالما كان الأمر طبيعي أن تشمل حرية العمال العمل معاً ودفع مطالبهم إلى الأمام. قد يؤدي ذلك في بعض الحالات إلى تقييد حرية الأفراد في متابعة مطالبهم المحددة وقدرتهم على الدخول في اتفاقات فردية مع صاحب العمل. ولكن بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي فإن حرية التعاون وتحقيق مصالح الفرد مهمة تماماً مثل أهمية حرية الفرد في اتخاذ القرارات.

في بلد مثل الولايات المتحدة، التي عادة ما توصف بأنها أرض الحرية الموعودة، يتم التأكيد على حرية الفرد. تسيطر الولايات المتحدة على قدرة المنظمات النقابية على العمل في الدولة إلى حد كبير. ولا تتاح الفرصة للأفراد للتكتل معاً في النقابات العمالية واتخاذ قرار جماعي لتقرير ما يريدون إلا إذا امتثلوا لقواعد صارمة للغاية. ومثال على ذلك الحالات التي يكون فيها للنقابات حق التوقيع على الاتفاقات الجماعية مع صاحب العمل. يجب أن يوافق نصف العمال المعنيين على الأقل على الحاجة إلى عقد نقابي في تصويت حاسم. إن لم يحدث هذا، تسقط عندئذ أنشطة النقابات العمالية.

في السويد لدينا قوانين ولوائح تنص على أنه يجوز قيام النقابات بالتفاوض نيابة عن أغلبية أعضائها دون تصويت. ويزيد ذلك من القدرة على المساومة، ويجعل من الأسهل التوصل إلى اتفاقات جيدة لجميع الموظفين المشمولين في الاتفاق الجماعي. وبهذه الطريقة، تتم زيادة حرية الفرد بشكل جماعي.

> «... تعتبر الحركة النقابية أهم حركة ديمقراطية موجودة. وأنا أرى الحركة النقابية كآخر أمل في العالم.»
>
> توماس بوملي، الرئيس السابق للاتحاد السويدي للفنون المسرحية والسينما

الصورة: أنديش لودين

المساواة

تعني المساواة أن يستفيد الجميع من الحرية. من المفترض أن يتم توظيف جميع الموارد البشرية، وأن لكل فرد فرصة لتحقيق طموحاته، ويجب التوزيع المنصف لنتيجة للإنتاج.

إلا أن المساواة لا تعني التشابه. فالمساواة تعني أن نسلم بحق الجميع في أن يكونوا مختلفين، ولكن متساوين في القيمة. ويمكن دمج المساواة مع حرية تأكيد الرأي واتباع نمط الحياة الخاص وتشكيل الحياة وفقاً لرغبات المرء.

ويعني السعي لتحقيق المساواة الرغبة في إذابة الخلافات الرئيسية في الظروف المعيشية، والسعي لدخل أكثر مساواة وتمكين الأفراد من تحقيق رغباتهم وأحلامهم.

غالبا ما يستخدم الحزب الاشتراكي الديمقراطي كلمة «العدالة» لجعلنا نضع في اعتبارنا أن العدالة يمكن أن تعني أشياء مختلفة جداً اعتماداً على قيم أولئك الذين يستخدمونها.

هل كل ما يلزم هو فرصة متساوية؟

يجادل الحزب الليبرالي في بعض الأحيان أنهم يبغون المساواة. إلا أن هناك فرق هام في معنى المساواة التي يسعى إليها الحزب الليبرالي والمساواة التي يسعى إليها الحزب الاشتراكي الديمقراطي. هل يكفي خلق مساواة في الشروط في بداية الحياة أم أن المساواة ينبغي أن تشمل أيضاً ما تحقق نتيجة للحياة؟

يميل الحزب الليبرالي إلى القول بأن بداية الحياة ستكون عادلة. يجب أن تتاح للجميع نفس الفرص لتحقيق أحلامهم. ثم يترك الأمر للفرد

لتحقيقها. تعتمد طريقة نجاحنا على قدرتنا وطموحنا وحظنا. ولكن لا يمكن أن نغير مجرى الحياة. بالنسبة لشخصين حصلوا على بداية جيدة متساوية في الحياة، ستكون نتيجة حياتهم مختلفة تماماً. ترجع كيفية استفادة كل شخص من قدراته إليه نفسه وينبغي ألا يتدخل أي مجتمع في ذلك.

ولكن السؤال هو هل لكل فرد نفس الفرصة في بداية الحياة. نكبر في ظروف مختلفة جداً توفر ظروفاً تختلف اختلافاً كبيراً من البداية، ويعتمد ذلك على مكان ولادتنا وآباءنا وأمهاتنا. تتطلب فكرة أن يكون للجميع نفس الشروط في البداية إعادة توزيع شاملة. ولضمان حصول جميع الأطفال على بداية متساوية في حياتهم يجب ضمان أن يكون لآباء الأطفال متطلبات اقتصادية معقولة.

ترتبط أشياء مثل الحافز والأداء الأكاديمي والاختيار الوظيفي ارتباطاً وثيقاً بخلفية الطبقة والحالة الفعلية في المنزل. إن الثقافة التي يجلبها الطفل من المنزل تكون على شكل ثقة ومعرفة وعادات قراءة وما إلى ذلك لها أثر كبير على إمكانياته لبقية حياته. ولكي يكون هناك معنى للحديث عن تكافؤ الفرص، من الضروري وجود ظروف معقولة متساوية في المجتمع ومن ثم توزيع نتائج الإنتاج بشكل عادل.

وعلى هذا الأساس، فإن فرصة واحدة فقط في بداية الحياة لا تكفي. لا يكفي أن تكون الشروط الأساسية متساوية نظرياً، بل يجب أن تكون متساوية عملياً أيضاً. يجب أن تتوافر فرص التدريب وتنمية المهارات في مكان العمل بشكل دائم.

يرى الحزب الاشتراكي الديمقراطي أنه ليس فقط الشروط المسبقة في بداية الحياة والفرص هي التي ينبغي أن تكون متساوية، بل أيضاً نتيجة استفادتنا من الفرص المتاحة لنا في الحياة.

يجب على الناس الذين لم يحالفهم الحظ في الحياة ألا يعانوا وألا يكون مستواهم المعيشي منخفض للغاية وألا يتم استبعادهم من الرفاهية. لا يمكن أبداً للحزب الاشتراكي الديمقراطي أن يقبل تهميش البعض في المجتمع، وأن يتم استبعاد البعض من المجتمع. هناك العديد من الأسباب التي تودي ببعض الأشخاص إلى الجانب الخطأ من الحياة. يجب أن تنطبق الرفاهية على الجميع، وليس على البعض فقط.

لا توجد نفس الأسباب الإنسانية لمقاومة فكرة أن شخصاً ما لديه ثروة كبيرة جداً. قد يعتقد المرء أن عليه تهنئة الشخص الذي تمكن من جمع الثروة أو الدخل عن طريق الحظ والمهارة. ولكن الحقيقة ليست بهذه البساطة.

هناك غاية بذاتها بحيث لا تصبح الفروق في المستوى الاقتصادي بين مختلف الناس كبيرة جداً. لا يمكن أن يتوحد المجتمع لو كان فيه اختلافات كثيرة بين الناس. تخلق الظروف الأكثر سلاسة مزيد من التضامن بين الجماعات المختلفة. إن المجتمع الذي يركز على جعل الفرد يحقق دخلاً كبيراً جداً في حين أن الكثيرين فيه تحت خط الفقر يهدد بخلق انقسامات اجتماعية حادة وقلق. ولا يكاد يعزز الكفاءة والرخاء والرفاهية الجماعية في المجتمع. ولذلك فمن المعقول أن يتم توزيع الزيادة في معدل الإنتاج بالتساوي.

المساواة والكفاءة

يجادل معارضو الحزب الاشتراكي الديمقراطي غالباً بأن المساواة تحول دون الاستخدام الفعال للموارد. ويزعمون أنه عندما يكون الجميع متساوٍ يعرقل ذلك الإبداع.

تبين الأبحاث الحديثة أن البلدان ذات مستوى المساواة العالي بها أيضاً تنمية اقتصادية واجتماعية سليمة. إن الدولة التي بها قطاع عام متطور وثروة موزعة بالتساوي وزيادة في الرفاهية العامة تستثمر شعبها، مما يؤدي أيضاً إلى ارتفاع الإنتاج بالإضافة إلى الفوائد الاجتماعية الواضحة.

وهناك الكثير من البحوث التي تبين الصلة بين المساواة والكفاءة الاقتصادية، انظر على سبيل المثال الكتاب «مستوى الروح»، بقلم كيت بيكيت وريتشارد فيلكنسون.

الاحتفاظ بما لديك أم الحصول على ما تحتاج إليه؟

يريد جميع الناس تقريباً إقامة مجتمع عادل. والسؤال الوحيد هو ما المقصود بالعدل.

فمن الممكن القول بأنه من العدل أن يحصل أي شخص مولود على ثروة كافية وأن تكون المرتبات عالية للحفاظ على تلك الأموال. إن العدالة الأكبر تتحقق عندما يحتفظ كل شخص بأكبر قد ممكن من دخله. ومن خلال هذا النهج، سيكون من غير المعقول أن تفرض الدولة والبلديات ضرائب عالية لزيادة العدل في المجتمع. إن الشخص الذي يعمل أكثر يجب أن يحصل على أكثر من غيره.

يستند من لديه هذه الرؤية حول العدل إلى الافتراض القائل بأن المرتبات التي حددها السوق تعكس قيمة أداء الشخص في الإنتاج. ولذلك يعتبر المدير الذي يتلقى راتباً شهرياً قدره مليون واحد له قيمة تساوي أكثر من مرتب كامل. إن عامل المستودع الذي يتلقى راتباً شهرياً قدره 19000 كرونة سويدية لا يعتبر بأنه يسهم بقيمة أكبر من ذلك. لأن كل شخص يحصل على دخل حسب الجهود التي يبذلها، ومن غير العدل أخذ المال من ذوي المناصب الجيدة ومنحه لمن هم أفقر منهم.

هناك طريقة أخرى للنظر في ذلك وهي أن المرتب الذي يحدده السوق لا يعكس مساهمة كل شخص في الإنتاج. يساهم عامل مستودع بقيمة أكبر من المرتب المنخفض الذي يعطي ذلك الانطباع، والمدير الذي يكسب مليون واحد في الشهر يساهم في الواقع بقيمة أقل من المرتب الذي يبدي ذلك المظهر. ويوضح الواقع أن عامل المستودع والعديد من الموظفين الآخرين يمكنون الشركة من دفع رواتب عالية للمدراء. هكذا تعمل الرأسمالية. يقوم عدد قليل من الناس بجني ثمار العمل الشاق الذي قام به العديد من الناس.

انطلاقاً من ذلك، فإنه من العدل تخصيص النتيجة التي تحققت بإنتاج طريقة أكثر عدلاً. ومن المعقول أن يقوم مرتفعو الدخل بدفع قدر أكبر من الرفاهية المشتركة، وحتى منخفضي الدخل يمكنهم الحصول على ما يحتاجون إليه. يمكن أن نسمي ذلك العدل في التقسيم.

الصورة: بيورن نوردكفيست

التضامن

التضامن بالنسبة لنا نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو المسؤولية والرحمة، كما أنه مسؤولية العمل استجابة للتعاطف الذي نشعر به حيال أشخاص آخرين. ولكن التضامن ليس التضحية بالنفس. يوجد علاقة ثقة متبادلة بين الناس، ثقة تؤتي ثمارها لنا جميعاً.

التضامن كجمعية خيرية

إلا أن هناك خطوط فاصلة بين الاستخدامات المختلفة لمفهوم التضامن. يعني التضامن لكثير من الناس التبرع بالأموال لصالح القضايا الخيرية. وقد يكون أفضل النوايا الكامنة وراء الهدايا وبناء التضامن والتعاطف العميقين.

ولكن لا يمكن أبداً للمشاريع الخيرية بناء مجتمع قائم على التضامن، حيث ينتهي الفرد في موقف مكشوف بشكل ميؤوس منهلو أصبح يعتمد على الأعمال الخيرية. في الأعمال الخيريةيكون المتبرع هو الأهم. إن ما يسيطر على ما يستحق التضامن هو رأي المتبرع.

أما في مجتمع الرفاهية القائم على التضامن فإن الحقوق هي الأهم. ينبغي أن تكون هناك شبكة أمان، وينبغي حسم الأمور ديمقراطياً بشكل مشترك ويشمل الجميع.

يتمتع صاحب المعاش الذي يستحق المعاشات ورعاية المسنين بحرية مختلفة تماماً عن التي يتمتع بها شخص يعتمد على الإحسان من الأقارب والأصدقاء. لا يمكن للأعمال الخيري منح أي حق، ولكنها لا تمنح إلا الآمال في مواصلة الإحسان.

التضامن كمصلحة ذاتية

إن التضامن في النقابة العمالية وفي الرفاهية المشتركة أصبح أيضاً مصلحة ذاتية. نحن نبقى معاً لتحسين ظروف العمل وتعزيز الضمان الاجتماعي، ولكي يحظى كل فرد بظروف أفضل.

إن سياسة أجور التضامن هي خير مثال على ذلك – من خلال النقابات العمالية التي تعمل معاً لرفع الحد الأدنى للأجور، وهي مستعدة للصراع

> «لم نرث الأرض من أسلافنا،
> بل اقترضناها لأجل أطفالنا.»
>
> الرئيس الهندي سياتل

من أجل دعم احتياجات بعضهم البعض لتحسين أوضاع جميع العاملين.

كما يمكن رؤية النظر إلى التعاون الإنمائي (يشار إليه في بعض الأحيان بتقديم المعونة) وسياسة اللاجئين بتلك الطريقة. كنا نعمل في السويد من أجل الناس في البلدان الأخرى بنفس الطريقة التي نود أن نرى الآخرين يعملون بها لأجلنا، ونحن نخلق عالماً أكثر أماناً مع الحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. سوف يسير كل شيء على ما يرام بالنسبة للغالبية العظمى (باستثناء مصنعي الأسلحة) على المدى الطويل.

التضامن مع الأجيال القادمة

إن كل جيل هو المسؤول عن إدارة الموارد الطبيعية، وضمان حصول الجيل القادم على ظروف أفضل من ظروفنا، وهو نهج يمكن إيجاده في العديد من الثقافات.

كان التضامن مع الأجيال القادمة يعني رفع المعايير الاقتصادية حيث أن الأطفال في المجتمع يحصلون على ظروف أفضل لحياة كريمة، لذا يجب الوعي بالأخطار المناخية وتضاؤل الموارد النفطية التي تعني تغييراً حاسماً.

إننا نعرف اليوم أكثر من أي وقت معلومات عن النظم البيئية التي توفر الظروف الملائمة لوجود الإنسان. كما نعلم أيضاً أن الحضارات البشرية الرئيسية، مثل المايا، انتهت بسبب استهلاك الموارد الطبيعية دون الأخذ بعين الاعتبار أن يتركوا موارد للأجيال القادمة. (ويعتبر تآكل التربة الناتجة عن إزالة الغابات المثال الأكثر شيوعاً).

نحن نعلم اليوم أنه يتم استهلاك الوقود الأحفوري بوتيرة سريعة، وأن الأجيال القادمة لن تستطيع الحصول على الوقود الأحفوري، خاصة النفط.

كما نعلم أن حرق الوقود الأحفوري يزيد من كمية ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، مما يخل بالتوازن الدقيق في النظام المناخي على كوكب الأرض. ترتفع حرارة الأرض بوتيرة سريعة، وسوف يؤدي ذلك إلى الكوارث البيئية الرئيسية التي تهدد الظروف الأساسية للأجيال القادمة. وسيرتفع منسوب مياه البحر. كما أن انتشار الصحارى يصعب زراعة المحاصيل الغذائية.

ورغم تلك الأفكار، فإنه من الصعب القيام بعملية التحول اللازمة. لا يراعي النظام الاقتصادي الحالي حقيقة أن الموارد المحدودة التي نعيش عليها آخذة في النفاد. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار أن الأمر سيكون أكثر صعوبة عند القيام بالنشاط الاقتصادي في المستقبل، عندما لا يمكننا بسهولة وبأسعار زهيدة إرسال البضائع ذهابا وإيابا عبر أنحاء العالم. تعد المصالح الاقتصادية القوية مرتبطة بهذا المنظور القصير الأجل، وللأسف، ما زلنا نستمر في ذلك - عموماً المزيد من التحذيرات. وفي كل يوم لا نقوم بإحداث تغييرات ضرورية، تصبح العواقب أسوأ بالنسبة للأجيال القادمة.

إن التحول إلى الاستدامة البيئية يضع متطلبات كبيرة على الاستثمار في مصادر جديدة للطاقة، وتحسين النقل العام وما إلى ذلك. ويعني ذلك أيضاً أنه يجب تغيير أنماط استهلاك بحيث يتم تقليل استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الخام الأخرى. وفي الوقت ذاته علينا شراء أدوات جديدة أقل وتحديد مطالب جديدة لكي تدوم الأشياء لفترة أطول.

وسيكون من الضروري إصلاح الأمور على نطاق واسع، ويجب اختيار استهلاك الخدمة قبل السلع الاستهلاكية.

إن التحول اللازم إلى مجتمع مستدام يفرض مطالب كبيرة على الناس. وقد يتعلق الأمر بالتخلي عن أشياء كثيرة كان مسلماً بها على مدى السنوات الخمسين الماضية، أو على الأقل تقليل استخدامها. ولهذا فإن التضامن مهم جداً، كلا نوعي التضامن: التضامن مع الآخرين في المجتمع السويدي والتضامن مع الناس في أنحاء العالم، الذي سيتأثر بتغير المناخ أكثر من تأثيرنا هنا في السويد.

ولكن من المهم أيضاً أننا نشعر بالتضامن مع الأشخاص الذين سوف يعيشون هنا في المستقبل، الأطفال والأحفاد وأحفاد الأحفاد. سوف تحدد كيفية معيشتهم في المستقبل من خلال طريقة عيشنا اليوم. كيف كنت لتتصرف لو كان الأمر عكس ذلك؟

الحرية والمساواة والتضامن معاً

إن الديمقراطية الاشتراكية عبارة حركة حرية، لكي تصبح الحرية لجميع الذين يطلبون المساواة. ولتحقيق الحرية للجميع، يجب أن ندعم بعضنا البعض ونندمج مع بعضنا البعض – لهذا نرغب في التضامن.

تتداخل الحرية والمساواة مع بعضهما البعض. إن الأفراد المتساوين هم الذين يمكنهم ممارسة حرية العمل دون المساس بحرية الآخرين. فلا يمكن للبشر المتساوين التسلط على بعضهم البعض.

إن المساواة ليست مسألة توحيد الأمور، وإنما أن يكون للناس فرص متساوية في ممارسة حريتهم. إن المساواة هي الحق المتساوي في الحرية. إذا كنت جاداً بشأن الحرية ينبغي أن تطبقها على الجميع، وأيضاً يجب أن تتم المساواة.

وبشكل مشابه، فإن التضامن أحد الشروط الأساسية لتحقيق المساواة. لا شك في أن التضامن لا يستبعد التطلعات الفردية والتنمية الشخصية، بل يتعارض مع الأنانية التي تسمح باستغلال الآخرين لتحقيق المصالح الشخصية. والتضامن هو الشعور بتوحيد الناس وتمكين النظام الصحي الموحد للتعاون. وفي الوقت ذاته فإن التضامن يجعلنا أقوى لأننا يمكن الثقة بعدم انتهاك حقوقنا والتحرر من النزوات والأهواء الفردية.

وهكذا تؤكد القيم الاشتراكية الأساسية الثلاثة بعضها البعض. الحرية تعني المساواة والمساواة تفترض وجود التضامن والتضامن يتطلب الحرية والمساواة.

أسئلة للمناقشة

- لماذا أنت ديمقراطي اشتراكي
- هناك خط صراع واضح في السياسة السويدية وهو الحد الفاصل بين الديمقراطية والملكية. ما هي الحدود التي ينبغي أن تكون ممكنة لاتخاذ قرار سياسي؟ كيف يمكن تبرير خاصية التدخل من أجل الحقوق؟ على سبيل المثال، هل يمكن اتخاذ قرار بإنشاء طريق عام عبر أراض خاصة بما يتعارض مع إرادة المالك؟
- هل ينبغي أن يكون للغالبية الحق في التشريع في أمور مثل الحد من حقوق الأقلية؟ على سبيل المثال هل سيكون من الممكن إصدار تشريعات ضد رفع الأذان من المآذن في نفس الوقت الذي يسمح فيه برنين أجراس الكنائس؟ لماذا أو لماذا لا؟
- هل يجب أن تتمكن الأغلبية من وضع تشريعات بشأن مسائل تتعلق بملابس الناس؟ هل هناك فرق بين حظر الحجاب الكامل وحظر السترات المخططة على سبيل المثال؟ لماذا أو لماذا لا؟
- يقول برنامج الحزب بأن «الديمقراطية الاشتراكية هي حركة حرية». ماذا تعني لك الحرية؟
- ما الذي يميز مفاهيم الحرية الديمقراطية الاشتراكية عن مفهوم الحرية غير الاشتراكية؟
- وكثيراً ما يستخدم مفهوم «العدل» في النقاش السياسي. هي العدل والإنصاف هما نفس الشيء؟ هل يمكنك التفكير في طرق مختلفة لتفسير ما هو عادل؟
- هناك تهديدات مناخية نعيشها الآن في مواجهة التحدي المتمثل في التكيف مع تحول جذري للمجتمع لجعله مستداماً للأجيال القادمة. هل ينطوي ذلك على تضحيات من قبل الناس العاديين؟ كيف؟ ماذا يمكن أن تفعل الحركة لسياسية والديمقراطية الاشتراكية لإقناع الناس بضرورة التحول؟
- هل يجب على الحزب الاشتراكي الديمقراطي دائماً التفكير «كحزب» في كل شيء؟ وهل تقوم بذلك أنت بصفتك ديمقراطي اشتراكي؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، أين هو الحد؟

.2
هياكل السلطة في المجتمع

من لديه القدرة على تغيير المجتمع، ومن يفتقر إليها؟ بالنسبة لنا نحن الحزب الاشتراكي الديمقراطي تعتبر السلطة إلى حد كبير مراقبة وتوزيع الموارد في المجتمع. ويرتكز تحليلنا للسلطة على أن السلطة في المجتمع ينبغي أن يتشارك فيها الجميع على أساس قيمنا الأساسية للديمقراطية والمساواة.

وسوف نمارس وندير معاً السلطة في المجتمع. هذه هي وجهة النظر الديمقراطية الاشتراكية حول السلطة. ينبغي ألا تكون خلفية الشخص أمراً حاسماً في تحديد نوعية الحياة أو فرص المشاركة والتأثير في المجتمع. فالحقوق الديمقراطية ستعلو دائماً فوق المصالح الاقتصادية.

يجب ألا يهم عمل والديك، إذا ولدت في السويد أو خارجه أو شريكك الذي اخترت العيش معه، فأنت كمواطن تمتلك السلطة الكاملة لتحديد مستقبلك.

رؤية هيكلية للسلطة

أن الأمر ليس بسيطاً كبساطة حريتنا في اختيار المكان الذي نريده في المجتمع. حيث أن ما نفعله، كطريقة حياتنا وحتى مدتها، تسيطر عليه عوامل هيكلية. ولا يلاحظ المرء مثل هذه الظروف إلا عندما يحاول انتهاكها.

> «السوق ودافع الربح هما جزء من الحياة الاقتصادية. ولا يحق أبداً للمصالح الاقتصادية وضع حدود للديمقراطية، بل إن للديمقراطية الحق الأسمى في تحديد معايير وأطر الاقتصاد.»
>
> منصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام 2013

تنبع رؤية جناح اليمين للسلطة من التصور بأنه يمكنك اختيار السلطة التي تريدها. يمكن اختيار وظيفة أخرى توفر المزيد من المال لشخص حالته المالية سيئة وبالتالي اكتساب المزيد من السلطة لاختيار نمط حياته.

في بعض الأحيان هناك تصور بأنك كفرد يمكنك بسهولة أن تخرج عن الأطر المحددة. يمكن لنساء الطبقة العاملة المطالبة بالمساواة في الحياة اليومية. لا يحتاج المهاجر إلا لتعلم اللغة لكي يتم التعامل معه بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها مع سكان شمال أوروبا. وسرعان ما تصطدم الرؤية الغير معقدة للسلطة مع المواقع.

إذا كانت لديك تلك الرؤية البسيطة لهياكل السلطة، فأنت تفتقد الغرض الأساسي للهياكل. يوجد مع كل فائدة تسلسل هرمي، تسلسل في الرتب، بين الأغنياء والفقراء، بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون. وعندما تنخفض الأجور عند بعض الفئات، يكسب آخرون المزيد. يتلقى أطفال الأسر الفقيرة تعليماً أقل وتحتفظ الطبقة العليا بمعرفتها وقوتها. عندما تقضي المرأة جزءاً من وقتها في الأعمال المنزلية أكبر من ذلك الذي يقضيه الرجل، تحدد الأدوار التقليدية للجنسين في الأسرة وفي المجتمع بوجه عام. تتراجع المرأة في حياتها المهنية، وغالباً ما تضطر إلى العمل أكثر من الرجل، لأنها تعمل مقابل أجر إضافة إلى عملها في المنزل.

وهناك بالطبع أمثلة عندما يكبر أطفال الفقراء ويصبحون أغنياء أو عندما يشعر الأشخاص الذين أتوا إلى السويد منذ أعوام قليلة بأنهم أصبحوا في أوطانهم. وهناك الكثير من الآباء الذين يشاركون في مسؤولية المنزل والأطفال. ولكن لا تزال هناك هياكل وأنماط في المجتمع تسمح لبعض فئات أو طبقات الناس بأن يكون لهم تحكم في حياتهم أقل من غيرهم.

بنيت السياسة الاشتراكية الديمقراطية على مدى أكثر من قرن على فكرة أن المجتمعات التي تقاسم السلطة بين جميع المواطنين هي مجتمعات أفضل. إن المجتمعات غير المتكافئة التي تتركز فيها السلطة على شرذمة قليلة من المواطنين ينتشر فيها الظلم وانعدام الأمن. نحن نريد كسر هياكل السلطة التي تضع الناس في حالة عجز وانعدام الأمن من خلال السياسية. لقد كان ذلك هدفنا منذ أكثر من مائة عام، ولا يزال هدفنا حتى يومنا هذا.

في هذا القسم، نتناول مختلف أشكال القوة. القوة الاقتصادية والقوة الاجتماعية والقوة السياسية.

الصورة: البنك المركزي السويدي

حول القوة الاقتصادية

إن القوة الاقتصادية للمجتمع غير موزعة بالتساوي، رغم أنها يجب ألا تكون كذلك. كل الناس لهم قيمة متساوية، والقوة الاقتصادية للمجتمع ينبغي أن تكون موزعة بالتساوي، حيث يمتلك جميع الناس نفس القدر من القوة والسيطرة على حياتهم. تتعلق القوة الاقتصادية بكل الأمور الدنيوية مثل القدرة على أكل ما يكفي والأمان في مكان العمل، إضافة إلى موضوع الطبقة، والانتماء لطبقة معينة.

قوة رأس المال، ظروف العمل والطبقة

وصف الخبير الاقتصادي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشر التوزيع الغير متكافئ للقوة الاقتصادية عندما قال أنه يقسم الناس إلى فئات: «أولئك الذين يعيشون على المصالح وأولئك الذين يعيشون على الأرباح وأولئك الذين يعيشون من خلال العمل». إن الناس في مختلف الفئات مختلفون من حيث كمية القوة الاقتصادية، والفئة التي تنتمي إليها تعتمد على العلاقة مع وسائل الإنتاج. فبعض الناس يملكون وسائل الإنتاج أو رأس المال ويعيشون على حساب الآخرين، ثمار عمل الآخرين. بينما يضطر آخرون، من العمال الذين يعملون بأجر يومي، إلى بيع قوتهم العاملة من أجل الحصول على الأجور لكسب لقمة العيش. فيمكن لمن يملك وسائل الإنتاج دائماً فرض شروط العمل على العمال بشكل تام.

إن الشعور بالمهانة الذي نقله ستيغ شودين في قصيدته (انظر الصفحة التالية) نشأ من الشعور بالعجز، الذي يوضح العجز عن اختيار أي شيء

”

أعترف بذلك على مضض، وقلبي ممتلئ بالحقد؛
لم يكن السخام ولا البركة والقذارة ولا شد العضلات
إلى درجة الارتعاش وأرق العين من سهر الليل، ولا
القسوة التي انطوت على المذلة.
كلا، بل هي النعمة الإلهية للبلاء.
حق الاختيار الأكبر، الذي يختفي فيه الاختيار.

ستيغ شودين، من سوتفراغمينت عام 1949

ويجب أن تكون ممتناً. ترجع أهمية ذلك إلى علاقات القوة الاقتصادية التي يخلقها النظام الرأسمالي.

وضع الفيلسوف الألماني كارل ماركس، نظرية بأن التناقضات بين الطبقات تدفع التاريخ إلى الأمام. كتب كارل ماركس في البيان الشيوعي عام 1848 «إن التاريخ بأكمله هو قصة الصراع الطبقي». كما ساهم ماركس في تحليل أن العاطلين عن العمل يلعبون دوراً هاماً في تنظيم توازن القوى بين العمل ورأس المال. عندما يكون من السهل استبدال العمال الذين يطالبون بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، يصعب على العمال الحصول على اجتماع لعرض مطالبهم.

لذلك تتعامل الطبقة مع السلطة الاقتصادية، من أجل فرص الحياة. يولد بعض الناس وتولد معهم امتيازات لا يحلم بها الآخرون. تتعامل الطبقة أساساً مع السلطة التي لديك للتأثير على وضعك في الحياة وظروف عملك. يتم تقدير صحتك وما تقوم به للعيش بطريقة معقولة.

يمكن أن تكون الطبقة أداة قيمة تظهر حقيقة أن ما قد يبدو صدفة للوهلة الأولى ليس إلا نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

إلا أن تحديد فئات مختلفة في المجتمع لا يعني أن الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة معينة سوف يتم تنظيمهم وتوحيدهم لدفع مصالحهم الاقتصادية والسياسية. فإنه ليس من المؤكد أنهم يعتبرون أنفسهم ينتمون إلى مجتمع طبقي. ومن خلال العلوم الاجتماعية نستطيع التمييز بين الفئة الموضوعية والفئة الذاتية. تعتبر الفئة الموضوعية تصنيف البشر استناداً إلى أبعاد مثل مستوى التعليم أو الدخل أو الخلفية أو العلاقة بوسائل الإنتاج. الفئة الذاتية هي تلك الفئة التي تشعرك بأنك تنتمي إليها. قد ندعوها فئة محددة هيكلياً من جهة وفئة ذات خبرة ذاتية من جهة أخرى. إلا أننا لا نحتاج إلى تحديد الفئة من خلال نظرية علمية لمعرفة ماهيتها وتجاربها الخاصة والمجتمع الطبقي.

إن رؤية وجود مختلف المجموعات أو الفئات في المجتمع ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ووجود فئة العامل الذي لديه قوة أقل وأسوأ بكثير ويعيش ظروفاً أقل من الآخرين قد ساهمت في تطوير الديمقراطية الاشتراكية والنجاح. في السويد، نظمت الطبقة العاملة نفسها سياسياً وشقت طريقها إلى حق الاقتراع الكامل والمتكافئ وتمكنت من الاستيلاء على القوة السياسية في المجتمع. كما نظمت الطبقة العاملة نفسها في النقابات العمالية، واضطر أصحاب العمل إلى الجلوس على طاولة المفاوضات والتفاوض حول تحسين ظروف العمل وتحسين الأجور.

يبدو المجتمع اليوم مختلفاً عما كان عليه في القرنالتاسع عشر. زادت إمكانية الحصول على المعلومات والمعارف للجميع تقريباً. تحسنت صحة الناس وزاد متوسط العمر. ولكن يوجد في مجتمعنا أيضاً مجموعات كبيرة ذات ظروف عمل وفرص قليلة للتأثير على حياتهم الخاصة. شهدنا في الآونة الأخيرة تزايد الفجوات بين الأغنياء والفقراء، وبين أولئك الذين لديهم سلطة المال ويأثرون على ظروف الناس وأولئك الذين ليس لديهم فرص لعيش حياة جيدة.

ومن خلال إلقاء نظرة على الإحصاءات يمكن أن يعطينا ذلك صورة عن طريقة تغير الفجوة في الدخل. لطالما قام اتحاد النقابات العمالية السويدي بقياس التفاوت في الدخل في السويد منذ عام 1950. تقارن الدراسات الاستقصائية مطابقة أجور العمال مع متوسط دخل نخبة السلطة. في السنة الأولى من القياس عام 1950 مع متوسط أجور نخبة السلطة تطابق متوسط دخل العامل مع مرتبات أحد عشر عامل صناعي. ومنذ ذلك الحين، انحدر التفاوت في الدخل بشكل كبير.

وفي عام 1980 أصبح الفرق في حده الأدنى، حيث تطابق متوسط دخل نخبة السلطة مع رواتب خمس عمال. ومنذ ذلك الحين، زادت الفجوة مرة أخرى. يبين اتحاد النقابات العمالية أن متوسط الدخل لنخبة السلطة في السويد يعادل مرتب سبعة عشر عامل صناعي في عام 2010. في عام 1998 كان الرقم مرتب 12.5 عامل. منذ التسعينات ظهرت فجوات في الدخل بين أصحاب السلطة وأصحاب الأجور العادية في السويد أكبر مما كانت عليه في الخمسينات.

لا تتعلق شروط العمل والقوة في الحياة العملية بالمرتب فحسب، بل بأشياء مثل ساعات العمل وبيئة العمل والشعور أثناء العمل وخطر الإصابات في العمل أيضاً. ينص تقرير اتحاد النقابات العمالية «الحريات والاستحقاقات في العمل وتقارب فئة العمل» من عام 2012 على أن العمال أقل حرية في العمل من العاملين في المكتب. يمكن أن يكون ذلك عبارة عن أشياء بسيطة مثل القدرة على التأثير في طريقة إعداد العمل خلال فترة الاستراحة أو موعد أخذ الاستراحة. كما أن هناك فرقاً كبيراً بين حرية المرأة وحرية الرجل في مكان العمل. يمكن لنسبة 58 بالمائة من العمال الحرفيين اختيار موعد استراحتهم بنفسهم. أما بالنسبة للمرأة العاملة، فإن نسبة من يمكنهن اختيار موعد استراحتهن هي 34 بالمائة. ويعمل كثيرون في شركات ذات وكالة مؤقتة بها ظروف غير ثابتة. يمكن في أي وقت استدعائهم أو إعادتهم إلى بلادهم. سيكون من الصعب معرفة موعد العمل وإذا كان المرء سيحصل على عمل.

إن افتقار القوة في ظروف العمل ينطوي بشكل تلقائي على افتقار القوة في جزء هام من الحياة. من هنا تنبع أهمية الكفاح من أجل العمل، والعمل دون الضعف، بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي. يجب أن يكون للجميع القدرة على التأثير على العمل. يجب ألا يتمكن أحد من استغلال الآخرين.

الوجه الجديد للرأسمالية

لطالما كان من السهل تحديد الرأسماليين. إنهم أشخاص طبيعيون، مديرون ذكور وأصحاب مصانع تصورهم رسوم كتب التاريخ بأنهم يرتدون قبعات ويحملون عصياً في يدهم. بيد أن الصورة قد تتمثل في طريقة رؤية السلطة والملكية في مجتمعنا اليوم. وبما أن الرأسمالية تنتقل عبر الحدود الوطنية، يصبح من الصعوبة الحصول على منظور حول الرأسماليين اليوم. ويجب ألا يخدعنا تقلب النظام المالي بفكرة تلاشي التسلسل الهرمي بين الرئيس والمرؤوس، أو أن صراع الطبقات قد انتهى.

وكلما ازداد تحرك رأس المال كلما رأينا أنماط طبقة جديدة. يمكن العثور على كثير من العمال اليوم في البلدان الفقيرة بتكاليف إنتاج منخفضة. تنقل الشركات أنشطتها عندما يشعرون بأن الأمر يكلف الكثير عند إنتاج هذه السلع في البلدان ذات الأجور الأعلى كالسويد. في البلدان الفقيرة، تنخفض الأجور غالباً ويختفي الأمن الوظيفي. وفي الوقت ذاته ينتقل العديد من الأشخاص من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية في

> «إن انتقال السلطة اليوم إلى مصالح الرأسمالية ليس حتمياً، وهو بالتالي نتيجة ثابتة للعولمة. ويمكن إيقافه بسياسة واعية وعمل النقابات. تفتح فرص كبيرة جديدة للحد من الخلافات ونشر الديمقراطية والرخاء، ولكن ذلك يتطلب الإرادة السياسية والسلطة السياسية واغتنام هذه الفرص.
>
> منصة الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام 2013

الغرب من أجل العيش والعمل. غالباً ما تكون ظروف عملهم أسوأ من ظروف عمل المواطنين الأصليين، وقدرتهم على التأثير أقل.

ونلاحظ ظهور ترتيب جديد للسلطة، مجتمع طبقي جديد، على نطاق عالمي. ومن أجل تعزيز سلطة العمال فيما يتعلق برأس المال يجب وجود استراتيجيات جديدة وإقامة شراكات على الصعيد العالمي، وإدراك أن هياكل السلطة المختلفة مرتبطة ببعضها.

هل يبقى المجتمع الطبقي في السويد؟

أدى النمو الاقتصادي الجيد في جزء كبير من القرن العشرينإلى إمكانية إصلاحات اجتماعية كبيرة، إصلاحات عملت على تحسين مستوى معيشة سكان السويد بشكل كبير. تغيرت ظروف العمل كثيراً، ولم يعد من السهل تحديد من ينتمي إلى الطبقة العاملة في السويد.

تلاشى التمييز الطبقي

أحياناً نسمع الناس يقولون بأن فئة معينة كانت ذات أهمية في الماضي، ولكن تغير هذا الرأي. تلاشى المجتمع الطبقي في بلد مزدهر مثل السويد. ولكن هذا ليس صحيحاً. لا يزال هناك تفاوت على أساس الانتماء إلى الطبقات، وهو يتزايد. ولا يزال النظام الطبقي موجوداً في المجتمع، نظراً لأن سوق العمل والنظم الاقتصادية قد تغيرت.

في كتاب «عودة الطبقة العاملة» يناقش الكاتب والمحاور الاشتراكي يوران غريدر هذا الادعاء. يرفض غريدر فكرة أن الطبقة العاملة لم تعد جزءاً كبيراً من السكان في السويد، وأنه بدلاً من ذلك لدينا مجتمع جيد مؤلف من ثلثين. يقصد غريدر فكرة أن ثلثي المجتمع يتألف من طبقة متوسطة مزدهرة وأن نسبة ضئيلة جداً تنتمي إلى الطبقة العاملة، أو الطبقة العليا.

> «مع ظهور مفهوم المجتمع المؤلف من ثلثين دفنت الطبقة العاملة بموجب الانتساب إلى تضامن كتلة الوسط المزدهرة من جهة الأعلى وسقوط أقلية الطبقة العاملة في بؤرة العجز الدائم والفقر والإقصاء من جهة أخرى. هذا الوصف للمجتمع يؤثر على النقاش العام بحد ذاته من ناحية أنه يميل إلى أولئك الذين لديهم وظائف (المتضمنين) مقابل أولئك الذين ليس لديهم وظائف (المستبعدين)، والمهاجرين ضد الفئة العرقية السائدة، ومن خلال إنتاج أغلبية مزدهرة ليس لديها أي اهتمام بأية إصلاحات اجتماعية تشكل تحدياً للقوة السوقية. إن المجتمع المؤلف من ثلثين ثابت، يسعد بعدد قليل من الحياء المضاءة باللون الأحمر أو الضواحي حيث يتم إيواء الطبقات الفرعية الحقيقية.»
>
> يوران غريدر، عودة الطبقة العاملة، الصفحة 81

يجب ألا تجعلنا فكرة أن عدداً قليلاً يعمل في مجال الصناعة نعتقد بأن الطبقة العاملة لم يعد لها وجود. لا يزال المزيد والمزيد من الناس يفتقدون نعمة راحة البال التي تأتي مع الوظيفة الثابتة من خلال اتفاقات المفاوضة الجماعية. كما أن احتياجات العمالة بدوام جزئي والوظائف المؤقتة القصيرة أصبحت أكثر شيوعاً. هناك آلاف العمال الذين لا يحملون وثائق في السويد يتلقون جزءاً قليلاً من المرتب الذي ينبغي أن يحصلوا عليه وفقاً للاتفاقات الجماعية، ويعانون من الوهن الشديد.

وقد أصبح الأمر أيضاً أكثر شيوعاً للشركات التي تريد أن يتحمل الفرد التكلفة الكاملة لأمنهم الاجتماعي نفسه، وترفض الاستفادة من خدمات شخص يعمل لحسابه الخاص ويحمل شهادة الضرائب. إن الحطاب الذي كان يعمل سابقاً ولكنه سيقوم الآن بنفس العمل ولكنه يحمل شهادة ضريبية لديه قواسم مشتركة مع عمال الطاحونة أكبر منها مع مالك الطاحونة. يمكن أن تعمل نفس الممرضة في نفس المستشفى، ولكنها الآن تعمل لحسابها الخاص بموجب عقد بدلاً من اتفاقات التوظيف. ألا ينبغي اعتبار دافعي الضرائب كجزء من الطبقة العاملة؟

كتب يوران غريدر في كتابة عودة الطبقة العاملة: «يبقى المجتمع الطبقي ما دامت هناك قوة وضعفاء في مكان العمل. ثم إنه لا يهم إذا كان شخص ما يتعب نفسه في الحرائق والعبار في مجال الصناعية أو في ممرات المستشفى الطويلة».

إلا أنه من الواضح أن عدداً أقل من الناس يتعرف ذاتياً على الطبقة العاملة مما في العقود السابقة. هل يلعب ذلك دوراً في فرص الحركة العمالية وحشد الناس للتغيير الاجتماعي؟

ليس بالضرورة. يمكنك التحدث عن تجارب عامل في التفاوت والاستغلال، ومناقشة افتقار الناس للسيطرة على حياتهم، دون استخدام كلمة الطبقة العاملة. كما يمكنك أيضاً تنفيذ هذا الأمر عند استخدام مصطلح الطبقة العاملة في كل جملة أخرى.

القوة الاقتصادية مرتبطة بالجنس

إن القوة الاقتصادية لا تتعلق فقط بالاقتصاد الذي تراه من حيث الدولارات والسنتات ولا ما يحدث في سوق العمالة، ولكن هناك جزء آخر وهو العمل الإنتاجي، والذي يحدث معظمه في الأسرة. إن تربية ورعاية الأطفال والاهتمام بالمنزل وربما بالأقارب الكبار في السن، كل هذا يعد عملاً يجب القيام به لكي يتمكن الناس من الوجود إضافة إلى ضرورته بالنسبة للرأسمالية. دون «إنتاج» عمال جدد لن يتبقى هناك عمال ليتم توظيفهم. حتى وإن أردت اعتبار رعاية الأطفال وما إلى ذلك، كوظيفة اجتماعية اقتصادية، فإنه لا يعد نشاطاً أساسياً، بل جزء متكامل من نظام الإنتاج.

كانت النساء هي من تنفذ هذه الأعمال المثمرة، بينما يقوم الرجال بالأعمال ذات المرتبات، خارج المنزل. وهذا القسم من الأعمال لم يكن تطوعياً دائماً، وإنما «كما كان يتم دائماً». كانت القدرة على اختيار العمل خارج المنزل ومن ثم الحصول على التأمين الذاتي دائماً في يد الرجال. ولم تحصل النساء على نفس الفرص التي تمكنها من اختيار هذا الأمر.

في السويد، تقدمت النساء للحصول على فرصتهن في سوق العمل، وتصل مرتبات النساء في السويد إلى معدلات أعلى بكثير من باقي الدول. وكان يتم هذا الأمر من خلال الرعاية العامة والاهتمام بالأطفال وكبار السن خارج المنزل. وعندما تحولت هذه الأعمال غير المأجورة إلى أعمال مأجورة، تم تنظيمها بشكل أفضل، وأدى ذلك إلى تحرير عمالة النساء والقدرة على تحويلها إلى وظائف في قطاعات أخرى من المجتمع. وكانت القدرة على تحقيق الدخل الخاص تعني الكثير بالنسبة للنساء فيما يتعلق بالتحكم في حياتهن الخاصة.

إلا أنه لا يزال هناك توزيع جائر للقوة في نطاق المنزل، بسبب المسؤولية المستمرة للنساء عن شؤون المنزل والأسرة. عادة ما تكون فرص النساء أقل من الرجال فيما يتعلق بالأمان المالي. ويعد التوزيع العاد للأعمال غير المأجورة في المنزل والأسرة خطوة نحو تحقيق هذه العدالة الاقتصادية.

ومن الفروق الكبيرة الأخرى بين الرجال والنساء من الناحية الاقتصادية، نجد الفرق في الملكية، حيث يوجد عدد كبير جداً من الرجال الذين يحصلون على دخل أكبر بكثير بسبب رأس المال.

حول القوة الاجتماعية

إن الاقتصاد ليس هو السلطة الوحيدة التي يمكن أن تتحكم في حياة الناس، حيث توجد عوامل أخرى تلعب دوراً هاماً. تختص العلوم الاجتماعية بالمعايير والقيم والثقافة ورأس المال الاجتماعي. ويجب عدم النظر إلى هذه المفاهيم على أنها تنافسية، بل يجب اعتبارها كقطع اللغز التي تعطينا فرصة أفضل لفهم حاضرنا وتحليل السلطة الحديثة عند تجميعها معاً.

قوة ما نعتقد ونشعر به

قام الفيلسوف اليساري الإيطالي أنطونيو غرامشي بتحليل علاقات السلطة في المجتمع عن طريق طرح السؤال: لماذا لا يمكن للمظلوم مقاومة الظالم؟ ما الذي يمكن من بيده السلطة من الاحتفاظ بتلك السلطة؟

وضح غرامشي في تفسيره أن المجموعة تستطيع التحقق من مجموعة أخرى من خلال قوتها الثقافية، بصورة أفضل من قوتها الاقتصادية. والمعنى هنا هو أن القوة الثقافية تتحكم في السلوكيات والمنهج المتبع. والتحكم فيما يعد طبيعياً في أحد المجتمعات وما ينظر إليه كأمر مختلف أو غريب. فالأثرياء الذين يملكون الكثير ليتحدثوا عنه يمكنهم الاحتفاظ بقوتهم عن طريق جعل الآخرين يصدقون بأن وجهة نظرهم حول الأشياء هي وجهة النظر الصحيحة.

وبهذا يقبل الناس أفكار الطبقة العاملة وشروطها والتي لا تعنيهم فعلياً، مثل الأجور الزهيدة وظروف العمل السيئة التي يستحيل تغييرها. وصف غرامشي السيطرة على الأفكار في نظرية القوة المهيمنة.

إن إحدى طرق الهيمنة الثقافية هي في تدفق المعلومات في المجتمع. يوجد الكثير من الصحف والقنوات التي تمتلكها الشركات الخاصة بهدف تحقيق الربح. وبمساعدة الميزات المالية التي تتضمنها، فإن هذه الشركات تفرض سلطة عن طريق الحديث واستمالة أحداث إخبارية بطريقة معينة. ومن خلال الإعلانات والحملات التسويقية، تستطيع الشركات جعلنا نؤمن بأننا نحتاج إلى منتجات أخرى ليتقبلنا المجتمع. في المجتمع الرأسمالي، لا يقتصر الأمر على النقود فقط، حيث تمتلك الأشياء المادية مثل الملابس والمجوهرات وعادات الرفاهية تأثيراً كبيراً على أشياء أخرى وكيفية نظرنا إلى أنفسنا.

السلطة من خلال مجموعة متنوعة من رؤوس الأموال

ناقش الفيلسوف الفرنسي بيريه بوردو أن هناك أربعة أشكال من رأس المال: الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والرمزي. رأس المال الاقتصادي هو النقود والأصول المالية الأخرى والمعرفة بطريقة عمل النظام الاقتصادي.

يهتم رأس المال الثقافي بأمر اللغة وكيفية معرفة ما يعد من الثقافات العليا والأشياء الحصرية والذوق السيئ. على سبيل المثال، إذا دعيت إلى عشاء يناقش فيه الضيوف الآخرون موضوعات لا تعرف عنها شيئاً فإنك تعوز رأس المال الثقافي في هذا الموقف الاجتماعي، وقد تجد صعوبة في فرض نفسك على الموقف.

إن رأس المال الاجتماعي هو الوصول إلى أفراد وشبكات ومعرفة بالقوانين الاجتماعية والقدرة والثقة لتتمكن بسهولة من اكتساب أفراد اجتماعيين جدد. وما تشعر به عادة يحدد الفرص التي ستحصل عليها. على سبيل المثال، يكون احتمال حصول احدهم على عمل أفضل بكثير بالنسبة لمن لديهم اتصالات جيدة.

أما رأس المال الرمزي فهي الأشياء التي تحدد عضوية المجموعة. قد يكون هناك بعض ماراكات الملابس أو ذوق موسيقي خاص.

ومن خلال استخدام الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال يكتسب الأفراد والمجموعات سلطة على الآخرين، أو يكتسبون موقفاً اجتماعياً قوياً. قد يلعب الرجال على أساس رأس المال أو أصول مصنفة كأشياء «ذكورية» تقليدية لاحتلال أو للحفاظ على مكانهم في المجموعة، فيما يتعلق بالرجال الآخرين في المجموعة أو بالنسبة للنساء.

ويتضمن كتاب جيني لابيدوس بعنوان «نقود سريعة» وصفاً لإمكانية رأس المال الثقافي والاجتماعي في تقييد فرص الأفراد في العثور على وظيفة. يلتقي القارئ مع الشخصية الرئيسية يي دوبلفي، وهو رجل شباب موهوب من الطبقة العاملة في شمال السويد. ينتقل يي دوبلفي إلى ستوكهولم للدراسة في كلية الاقتصاد. ولكنه سرعان ما يلاحظ فرقاً بينه وبين زملائه الطلاب. ويتبين أن لديهم متطلبات مختلفة تماماً عما لديه، وأنهم يتصرفون بطريقة تجعل يي دوبلفي يشعر بأنه ضال ومستبعد. وأخيراً يبدأ يي دوبلفي في اختلاق قصة تتعلق بمسقط رأسه لكي تنسجم بشكل أفضل في حياة الأصدقاء الجديدة والفاخرة.

لم يكن يي دوبلفي أو أي زملائه الطلاب هم من قرروا أن تكون الأمور بهذه الطريقة، بل هي الهياكل التي يتم إنشاؤها مراراً وتكراراً من تنظم العلاقات بين مختلف فئات المجتمع. يستطيع البعض استخدام القواعد غير المرئية للاحتفاظ بامتيازاتهم، ويضطر آخرون للتكيف مع مصالح الأغنياء والأقوياء.

الصورة: ميلكير دالستراند

حول القوة السياسية

يريد الحزب الاشتراكي الديمقراطي تعطيل هياكل السلطة البالية التي تمنع الناس من التقدم والمجتمع من أن يصبح أكثر عدلاً وديمقراطية. إذا نظرنا إلى الوراء تاريخياً، نجد أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالتعاون مع الحزب الليبرالي هو من كان يكافح من أجل حق الاقتراع الشامل والمتكافئ. ينبغي أن يتاح لجميع الناس نفس الفرص للتأثير في السياسة العامة، وبهذه الطريقة تكون حياتهم الخاصة بالتصويت، وينبغي أن يكون قادرين على المشاركة في الجمعيات السياسية.

هناك تقليد للحفاظ على علاقات القوة في المجتمع كما هي. ومن المتوقع خلق استقرار لهياكل السلطة السائدة. يعتبر أولئك الذين لديهم السلطة لهم الحق في السلطة بطرق لا يمتلكهاالبعض الآخر. فالمحافظة تقوم بالتقييد بدلاً من التحرير.

الاعتراف والتمثيل

في السبعينات والثمانينات الانتقادات بأن جميع السياسات تقريباً موجهة نحو الأفراد الذين كانوا يعتبرون «سويديين عاديين»، أي الرجال

البيض متباينو الجنس. لم تكن تجارب التمييز والقمع الهيكلية على أساس الجنس والعرق والميول الجنسية تؤخذ بجدية. نمت المطالب بكشف جميع الناس الذين لا يلتزمون بالمعايير أمام الجميع، وأن أولئك الأشخاص سينظمون أنفسهم على أساس الخصائص الأخرى وليس من خلال الانتماء إلى فئة. كانت هناك أصوات من مصادر مختلفة تتحدث عن السياسة التي شهدت وتحدثت عن الهويات المختلفة للشعب، وهي تسمى بسياسة الهوية. كانت الفكرة الأساسية لسياسة الهوية فقط أن أولئك الذين ينتمون إلى جماعة معينة يمكن أن يمثلوا مصالح المجموعة في السياسة.

وينبغي عدم الاستهانة بمشكلة أن جدول الأعمال السياسي تم تكييفه لصالح الرجل الأبيض متباين الجنس. وبهذا أعطت سياسة الهوية مساهمة هامة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الذي يؤيد القيمة المتساوية لجميع الناس. من غير الممكن تحديد القيمة المتساوية بجميع العاملين من الذكور البيض متباينو الجنس. يجب منح نفس الكرامة والحقوق كما يمنح مدير المعمل الذكر الأبيض متباين الجنس.

ولكن ما يغيب في بعض الأحيان عندما نتحدث عن سياسات الهوية بهذه الطريقة هو أن هويات الناس مختلفة في نفس الوقت. يمكنك أن تكون امرأة أو من الطبقة العاملة أو وطني أو مالك عقارات أو معلم أو كردي أو أم أو دافع ضرائب أوسويدي، أو جميعها في آن واحد. إنه مزيج من العوامل التي تؤثر على قدرتك على التأثير وطاقتك. تتفاعل الأنواع المختلفة من البنيات القمعية وتعزز بعضها البعض. في بعض الأحيان يسمى ذلك التقاطع. ولكن الكلمة ليست ما يهم، بل هي أعمال القمع الروحي الهيكلي المختلفة، وهي بحاجة إلى أن تكون قادرة على تسليط الضوء على الاختلافات وحشد التجمعات الواسعة التي يمكن أن تحدث التغيير الاجتماعي.

السلطة السياسية تتطلب المشاركة على قدم المساواة

ورغم أننا كبشر مختلفين: حيث أننا من أماكن مختلفة ولدينا هوايات ومهن مختلفة ونختلف عن بعضنا البعض حسب الجنس والتوجه الجنسي وما إلى ذلك، إلا أننا لدينا الكثير من القواسم المشتركة. الجميع يعمل بشكل جيد في المجتمع مع إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، ومدارس جيدة ورعاية الأطفال ورعاية كريمة للمسنين. من خلال تدابير إعادة التوزيع يمكن أن نشارك معاً تكلفة ما هو أهم. هناك مساحة للفرص للناس لتكريس حياتهم لما يهتمون به. من خلال السياسة، يمكن أن يتحكم الناس بحياتهم الخاصة. وهكذا تتماشى السلطة الجماعية مع الحرية الفردية.

> «ومن خلال أنشطة التوعية هذه، حصلت على طلبات للمحاضرة، والجلوس في المجموعات المرجعية واللجان في عالم الوزارة. بصراحة، لم أكفاح في هذه السياقات، فقد تحدثنا كثيراً وعملنا قليلاً. في البداية شعرت أنني مقبول في هذه البيئة الجديدة القوية. ولكنني سرعان ما أدركت أن القبول له حدود. وقد قبلت ذلك بقوة سحرية. كان حضوري يشير في معظمه إلى لون كتلة أحادية اللون خلاف ذلك.
> كالتميمة، يتوقع الفرد أن يمتزج الأمر مع الرموش وابتسامة ولكن حتى كالتميمة، يمكن استخلاص الدروس. حاولت تمزيق زي القناع؛ كنت حاسماً و لم أشعر بالراحة عموماً. لقد حطمت التحيز وأثرت أسئلة مزعجة. ولذلك لم أكن أحصل مكانة في أروقة السلطة. لو كان المرء أكثر دبلوماسية إلى حد ما، يمكنه بالتأكيد التسلسل إلى منصب صنع القرار.»
>
> ألكسندرا باسكاليدو، «خلف شارع الأم»، الصفحة 8

إن قوة السياسة والقوة التي تمنحها السياسة تتعلق بما هو أكثر من مجرد التصويت، بل بالمشاركة، الشعور بانه يمكنك المشاركة والتأثير في طريقة بناء المجتمع. إلا أننا لا نملك طريقة سهلة متساوية للتأثير. لا تزال هناك عوامل مثل لون البشرة والشعر وخلفية الطبقة والميول الجنسية ونوع الجنس تحدد شروط المشاركة السياسية بدرجة مفرطة.

في كتاب «خلف شارع الأم» تكتب الكاتبة والصحفية ألكسندرا باسكاليدو عن سير الأمور عندما اشتركت في السياسة. فر والدا باسكاليدو من النظام العسكري في اليونان في السبعينات وانتقلوا إلى ضاحية ستوكهولم رينكيبي. يتناول الكتاب نمو باسكاليدو وتروي حول كيفية تأثير جنسية والديها وبلدها ولون بشرتها ومظهرها ونوع جنسها في المجتمع والسياسة، وكيف استجاب الآخرين لها وعن بلدها وخبراتها الذاتية. كما تكتب عن حصولها على فرص للوصول إلى الأماكن التي كانت مغلقة أمامها سابقاً.

إن ما تصفه باسكاليدو هو جانب خطير لسياسة الهوية، حيث يعتبر الناس الذين يخالفون القاعدة ممثلين غير مؤذين ولا يهددون النظام الحالي للسلطة، ولا يمكنهم المساهمة بنفس طريقة الجميع. يمكن لجميع الناس، بغض النظر عن مكان ولادتهم أو مقدار ثروتهم، التأثير في المجتمع وعملهم وحياتهم اليومية والسياسات. إن المجتمعات التي يشارك فيها الناس في اتخاذ القرارات هي مجتمعات أفضل. ناقشنا في هذا القسم هياكل القوة المختلفة. ولكن يمكن تغيير الهياكل. من خلال صنع هياكل واضحة، وإيلاء الاهتمام للأنماط التي تقوم بمنح الحرية للناس، يمكننا العمل معاً لإقامة عالم أكثر مساواة.

أسئلة للمناقشة

- هل لا تزال الطبقية في السويد موجودة اليوم؟ هل لديك تجربة شخصية مع فئة من فئات المجتمع؟
- كيف يقوم عدد قليل من الناس بتحديد أنفسهم كطبقة عاملة اليوم؟ هل أصبحت الطبقة العاملة شيئاً سلبياً؟ ما الذي قد يتسبب في هذه الحالة؟
- كيف تؤثر علاقات قوة الجنس في مكان العمل؟ كيف يبدو الأمر في حياتك اليومية؟
- هل قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بفعل ما يكفي للتصدي لزيادة التفاوت في الدخل؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، ما الذي ينبغي فعله؟
- هل هو خيار واضح بشكل متساوٍ للشباب من منزل العمل إلى الدراسة في الكلية، كما هي الحال بالنسبة للشباب الذين يمتلك والداهم شهادات أكاديمية؟
- هل تعتقد أن صورة الغني والفقير تغيرت في السويد على مدى السنوات الأربعين الماضية؟ ما الذي قد يتسبب في هذه الحالة؟
- كيف ترى إمكانية مختلف الفئات في المجتمع في التأثير على أوضاعها في المجتمع؟ ما سمعت ورأيت، وما انتهى إلى الأذى؟
- يمتلك الحزب الاشتراكي الديمقراطي قوائم منتشرة بغية ضمان التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في الحياة السياسية. هل هذا جيد؟ هل هناك حاجة لإيجاد طرق لضمان مزيج جيد من الممثلين حتى عندما يتعلق الأمر بأسباب أخرى من التمييز، مثل الخلفية العرق والعمر؟
- هل الحزب الاشتراكي الديمقراطي جيد بما يكفي لاحتضان التنوع والتمسك بمبدأ القيمة المتساوية لجميع الناس؟
- كيف تريد تغيير العمل السياسي بحيث يشعر المزيد من الناس بالترحيب والمشاركة بنشاط؟

.3
الاستراتيجيات الاشتراكية الديمقراطية

ولقد وصفت الأقسام السابقة من هذه الدراسة صلب الإيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية – قيمها وتحليل هياكل السلطة في المجتمع. ينطلق هذا القسم من المفهوم إلى الأسلوب ويستند إلى القيم والتحليل التي يمكن استخدامها في وضع سياسات ملموسة. لا يوجد شيء عملي جداً كالنظرية الجيدة، لأن النظرية الجيدة تلخص الخبرات المشتركة وتمنحها اتجاهاً.

الإصلاحية

إن الديمقراطية الاشتراكية حركة إصلاحية. يمكن تحقيق المجتمع الاشتراكي الديمقراطي من خلال الإصلاح التدريجي الذي يلغي أنظمة السلطة التي تؤدي إلى إخضاع الناس والوقوف في طريق الناس حتى يستطيع الناس التحكم في حياتهم الخاصة من خلال تفاعل متساوٍ وعادل مع الآخرين. بالنسبة للإصلاحيين الاشتراكين الديمقراطيين، لا يكفي الحديث عما هو خطأ في المجتمع، بل يجب اتخاذ إجراءات ملموسة لتغيير الأمور، هنا والآن.

ظهر التقليد الإصلاحي خلافاً للثوري. أراد الحزب الاشتراكي الديمقراطي استخدام الوسائل الديمقراطية لتحقيق الهدف المتمثل في المجتمع الاشتراكي، رغم أن الأمر سيستغرق وقتاً أطول لتحقيق هذا الهدف بهذه الطريقة.

كما أن الإصلاحية تتعارض مع مبدأ المحافظة. لا تهدأ الإصلاحية بطبيعتها لأنها تبحث باستمرار عن سبل جديدة لتحقيق التغيير الاجتماعي. فالإصلاحي فخور ولكنه ليس راضٍ.

إن تاريخنا الحديث مليء بإصلاحات مفعمة بالديمقراطية الاشتراكية وتغيير الهياكل في المجتمع السويدي. وتشمل الأمثلة التأمين ضد البطالة وإعانة الطفل وشركات الإسكان الاجتماعي والتعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات ومجلس الخدمة العامة والضرائب الفردية وقانون العمل

والحق في رعاية الطفل بحد أقصى من الرسوم والتوسع في الجامعات والكليات. هذه الإصلاحات وغيرها أرست الأسس لإجراء تغيير جذري في المجتمع السويدي نحو قدر أكبر من المساواة.

هناك سمة مشتركة للإصلاحات الديمقراطية الاشتراكية وهي أنها تقوم على الاعتراف بأن الناس لديهم شعور كامن للتضامن والتجمع ولكن بالنسبة لإمكانيات العيش بالمبادئ التي يقوم عليها المجتمع الذي نعيش فيه. إن المجتمع الذي يتسم بالحرب والأنانية والإقصاء يضع الناس ضد بعضهم البعض، في حين يتيح نظام التضامن الاجتماعي الشعبية الفطرية والشعور بالتضامن.

تستند الإصلاحية إلى الاعتراف بالحاجة إلى إيجاد حلول توفيقية مستدامة. وكثيراً ما يمكن أن يكون أكثر أهمية لتنفيذ الإصلاحات التي تتغير في بعض الأحيان وتجعل المجتمع في الاتجاه الذي نريد أن نراه في نهاية المطاف في الصراعات العالقة والمواقف المجمدة التي لا تحقق أي تغيير إيجابي في حياة الناس.

هل تعلم مؤيدو الحزب المعتدل (المحافظ) مفهوم الإصلاح؟

عند مناقشة الإصلاح الديمقراطي الاشتراكي من المهم التمييز بين الصبر والهدوء كطريقة، والتغيير التقدمي الاشتراكي الديمقراطي من خلال الصبر على الإصلاح والهدوء المستدام. ينبغي عدم خلط الصبر مع عدم اليقين بشأن الاتجاه الذي ينبغي أن ينتهجه المجتمع. وهكذا يجب عدم

”

الديمقراطية الاشتراكية
حلزون، هادئة وآمنة،
تزحف في أرجاء البلاد
حاملة دولة الرفاهية على ظهرها.
يعتقد الكثيرون
أنها بطيئة للغاية.
خطوة صغيرة جداً في 40 سنة.
هل يجب كرهها؟ [...]
هذه حلزون، حكيمة ويقظة،
أود أن يكون بيتي على ظهرها.
شيء يخطر بالبال حول مسألة
وتيرة هذه الحلزون.
شرط أن نتجنب
مدراء سيرك الحلزون
كما هو الحال مع ذيل المعطف
بقلب الأمور بسحر الكلام.

تاغي دانيلسون، الشعر اليومي «خطوة الحلزون»، عام 1976

الصورة: أنديش لودين

”

«في عالم مليء بالموارد الطبيعية غير المستخدمة المحاطة بوفرة من المواد الغذائية غير المستخدمة، يتلقى العاطلون عن العمل الرد: نحن فقراء جداً لإبقاء الإنتاج قيد العمل، ولا يسعنا السماح لك بالعمل. يتبع النظام الاقتصادي قوانينه الخاصة، والتي لا نجرؤ نحن على قلبها، ولا نسمح للناس بالعمل لإعالة أنفسهم. ومقابل هذا الإخضاع المهين تحت آلية مالية خلقها الشعب بنفسه، وضع الحزب الاشتراكي الديموقراطي شرط أن الكائنات العقلانية لا يمكن أبداً أن تسقط، ويجب أن يكون الشخص سيد أدوات الإنتاج وليس خادمها.»

إرنست ويغفوش في كراسة انتخابات الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الانتخابات التي فاز بها عام 1932.

تفسير فوائد نهج الإصلاح على أنها تعني أن جميع واضعي السياسات الديمقراطية الاشتراكية في أي وقت مضى كانوا إيجابيين إزاء تنمية المجتمع. ولكن بالنسبة لأولئك الذين يريدون بناء التضامن ومجتمع ديمقراطي اشتراكي هناك الكثير لنتعلمه من الإصلاحيين الديمقراطيين الاشتراكين في الأسلوب المستخدم للقيام بالإصلاحات الاجتماعية في القرن العشرين.

وهناك إشارة إلى أن أعضاء الحزب المعتدل قد تبنوا الآن الإصلاحية كأسلوب سياسي. كان الحزب اليميني، الذي أصبح فيما بعد الحزب المعتدل، يذهب إلى الانتخابات لسنوات عديدة ويعد بتغيير النظام. وكانت السويد بلداً فقيراً، وكان الإنقاذ في تفكيك بنية الرفاهية الاشتراكية. هذه الاستراتيجية لم تكن ناجحة للمعتدلين، ومنذ 2006 من الواضح أن هذه الاستراتيجية قد تغيرت. يقول المعتدلون الآن أنهم وراء الرفاهية العامة والنموذج السويدي. ولكن خطوة بخطوة، تم تنفيذ الإصلاحات التي تعزز القوة الدافعة للمنافسة بين الناس، بدلاً من التعاون. إن ائتمان ضريبة الدخل المكتسب هي رابط استراتيجي بين أولئك الذين يعملون حالياً، وأولئك الذين لا يعملون. لم يعد الآباء والأمهات والطلاب واثقون من أن جميع الطلاب في المدرسة سوف يتلقون تعليماً جيداً. يجب علينا الآن أن نتنافس على الأماكن التعليمية الكبيرة، وكل شيء في العالم لتجنب اختيار خاطئ أو الحصول على تعليم سيئ. إن انعدام الأمن في سوق العمل آخذ في التزايد، مما يضطر العاطلين عن العمل قبول وظائف بأجور أقل وظروف أسوأ من تلك التي كانوا يملكونها سابقاً.

انهار المعتدلون تدريجياً وبني الحزب الاشتراكي الديمقراطي وخلق التضامن بين الناس. لا يمكن لأحد ألا يعجب بتبني المعتدلين لاستراتيجية الإصلاح التي استخدمها الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنجاح كبير. من ناحية أخرى، يجب أن يكون المرء متيقظاً للتغيرات التي تحدث، وفهم أن هذه التغييرات تؤثر على الناس.

لقد كان وصفة الحزب الاشتراكي الديمقراطي للنجاح أن يعني نموذجنا الاجتماعي ألا يتمكن الناس من الاختيار بين التضامن والمصلحة الذاتية، فهم يحصلون على كليهما. عندما يحاول المعتدلون الآن إجبارهم على الاختيار بين التضامن والمصلحة الذاتية، نكون على يقين تام أنهم يختارون التضامن.

تقاليد فكرة الديمقراطية الاشتراكية

ترتكز السياسة الاشتراكية الديمقراطية على فكرة أن السوق لا يحل المشكلات التي نواجهها كبشر وكمجتمع. نحن بحاجة إلى حلول مشتركة من جميع الأنواع. ولتغيير المجتمع يجب أن يكون هناك مجموعة أدوات جيدة وأساليب مختلفة لتغيير الأوضاع السائدة هناك. تتسم الديمقراطية الاشتراكية بنهج عملي، حيث نناقش ونحاول الحصول على أفضل الوسائل لتحقيق أهدافنا السياسية.

تتمتع الديمقراطية الاشتراكية بعدة استراتيجيات دعم مختلفة لحل مختلف المشكلات الاجتماعية من خلال التدخل في مجال التنمية الاجتماعية بالوسائل السياسية. وتأتي هذه الاستراتيجيات من ثلاث تقاليد فكرية من تاريخ الحركة العمالية:

1. اشتراكية الحركة الشعبية
2. الاشتراكية الوظيفية
3. اشتراكية الدولة والبلدية

اشتراكية الحركة الشعبية

عندما تم بناء الحركة العمالية تم تنظيم الإصلاحات قبل كل شيء، في إطار الحركة الخاصة بها؛ وتم إنشاء صناديق المرض وصناديق البطالة والمخازن التعاونية ومكتبة الحلقة الدراسية.

إن الخيار هو بناء منظمات خاصة لرفاهة العمال إلى جانب القطاع العام وتستند إلى حد كبير على الضرورة، لم يكن للحركة قوة للتأثير على المجتمع ككل. ولكن تم هذا التنظيم الذاتي المبني على حكم ذاتي؛ سيعتمد المجتمع الجديد على قرارات مشتركة بالكامل وعلى الاعتبارات الاستراتيجية. سيكون من الصعب جعل هذه الإصلاحات دائمة دون حركة عمالية قوية يمكنها الوقوف على قدميها.

لا يزال هذا التقليد الاشتراكي حركة شعبية حية داخل الديمقراطية الاشتراكية رغم أن العديد من هذه التفاصيل في نهاية المطاف نقلت إلى الجمهور بعد انطلاقة الديمقراطية. مثال ذلك أن صندوق التأمين ضد البطالة لا يزال تحت سيطرة نقابات العمال، وأن هناك قيمة في منظمة قوية للعاملين بأجر.

الاشتراكية الوظيفية

لقد كان تنظيم سير عمل السوق وقوة وسائل الإنتاج من خلال قوانين واتفاقات أمراً جوهرياً منذ انطلاقة الحركة العمالية؛ متطلبات التنظيم التشريعي لساعات العمل لمدة ثماني ساعات، وغير ذلك. اندرج هذا التقليد لاحقاً تحت اسم الاشتراكية الوظيفية.

يشير مفهوم الاشتراكية الوظيفية إلى أن لب الأمر ليس السلطة الملكية في حد ذاتها، وإنما قوة المهام ومجال نشاط الملكية. إنها مسألة تنظيم ما يحق للمرء وما لا يحق له بصفته مالك للأعمال التجارية والعقارات والأراضي وغيرها. قد يكون السوق أحياناً خادماً جيداً ولكنه سيد سيئ.

إن قوانين العمل مثل قانون الإجازات، وقانون ساعات العمل وقانون بيئة العمل هي أمثلة نموذجية عن الإصلاحات الموجهة نحو الاشتراكية الوظيفية. لا تتغير علاقات الملكية لكن العلاقات بين المالك والعاملين في الشركات تتأثر من حيث تنظيم ما يحق للمالك فعله وما لا يحق له. كما يعني ذلك حق الوصول إلى الأراضي الخاصة وحماية الشاطئ والتخطيط وبناء التشريعات والقيود على حقوق أصحاب الأرض في أراضيهم من أجل الحفاظ على المصلحة العامة.

اشتراكية الدولة والبلدية

إن ثالث مسار مهم هو الديمقراطية الاشتراكية والتنمية الفكرية التقليد الاشتراكي للدولة أو البلدية. من خلال بناء الأنشطة العامة الخاصة به أو عبر عمليات نشاط القطاع الخاص وإنشاء أداء نشاط وظيفي متساوٍ. سوف تضمن الملكية العامة سير العمليات لمصلحة أغلبية الشعب وليس لتوليد الأرباح.

تتعلق الملكية العامة في بلادنا أساساً بالموارد الطبيعية، والبنية التحتية مثل الطرق والسكك الحديدية وشبكات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتأجير الشقق وأنشطة الرعاية الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية. يستند الضمان الاجتماعي إلى نظام الضمان الاجتماعي العام، كما أن أجزاء كبيرة من رأس مال المعاش ملكية عامة عن طريق وكالة صندوق المعاشات.

الصورة: جينس أولسون

الواقعية تجمع تقاليد فكرية

نادراً ما كانت تنمية فكرة الديمقراطية الاشتراكية حول «أما أو»، بل إنها «كلاً من» في معظمها. وكانت هذه التقاليد الثلاثة للفكرة نادراً ما توضع مقابل بعضها البعض، ولكنها تستخدم بالتوازي على أساس نقطة انطلاق عملية لخفض حافز الربح وزيادة نفوذ المصلحة العامة في المجتمع. حيث أنها كافية لتنظيم السوق دون تغيير هياكل الملكية. وقد تم استخدام هذا الأسلوب، بينما في أوقات أخرى وفي قطاعات أخرى تم اختيار وضع خيارات تقودها حركة شعبية، أو بدء أو نقل الأنشطة إلى السيطرة العامة.

ومن الواضح أيضا أن الأساليب المختلفة أيضا في كثير من الحالات سوف تتطلب بعضها البعض. فبدون حركات اشتراكية قوية، من الصعب القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية على الإطلاق. يمكن لإجراءات الجهات العامة الفاعلة أن تمهد الطريق للتغييرات في الأعمال التجارية الخاصة، ويمكن للمشرعين الحكماء تسهيل أنشطة الحركة الشعبية.

يتمثل جزء مهم من جهود الإصلاح في خلق الدعم لأفكار واقتراحات المواطنين. ولتحقيق النجاح يجب أن نعي أن ما نقول وطريقة حديثنا عن الأمور في السياسة هي أمور مهمة. من خلال أقوالنا نتعامل مع الناس في حياتهم اليومية، ونحن نخبركم لماذا نريد أن نفعل الأشياء، من الواضح أن سياستنا تضع بعض الناس في المقام الأول، وأن هدفنا هو تهيئة الظروف للناس لكي يعيشوا حياتهم على أكمل وجه، في ظل الحرية والرخاء.

أيديولوجية مجتمع الرفاهية

لقد ركز الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي على ملكية الشركات الصناعية من الحركة العمالية بشكل أقل من العديد من البلدان الأخرى – باستثناء مناقشة صندوق الموظفين في السبعيناتو الثمانينات. بدلاً من ذلك، فقد تركزت في العمل على بناء دولة الرفاهية الاجتماعية القوية إلى جانب سياسات سوق العمل النشطة. تحسين الصحة وزيادة المعرفة وتحكم الناس بحياتهم الخاصة، إضافة إلى خلق ظروف أفضل لتطوير الشركات.

العمل الجيد

تستند رؤية الحزب الاشتراكي الديمقراطي للعمل إلى تحقيق فكرة أن قيمة المجتمع يخلقها الشعب من خلال العمل الذي يقوم به. الإرادة الشعبية والقدرة على العمل هي الأصول الأساسية للأمة والموارد التي يجب الاستفادة منها. الوظيفة الجيدة هي أساس مهم لحياة جيدة.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تشريعات لحماية الطرف الأضعف في علاقة العمل، أي الموظف. ويمكن أن تتعاون هذه التشريعات التي تقيد الحق في «قيادة وتوزيع العمل وتوظيف وطرد العمال» بصيغتها في لوائح نقابات أصحاب العمل السويدية مع سياسة اقتصادية ناجحة.

في دولة الرفاهية الاجتماعية المتطورة والمتجهة نحو التصدير مثل السويد، يعتمد القطاعين العام والصناعة على بعضهما البعض. وكثيراً ما نمت شركات التصدير في اتصال وثيق مع بيئات البحث العامة أو طلبات من القطاع العام. إريكسون وآسيا هما مثالان على ذلك، فهما تستفيدان من موظفين أكفاء وأصحاء وتعملان بشكل جيد من خلال المؤسسات الاجتماعية. يخلق ارتفاع الحد الأدنى للأجور ضغطاً من أجل التغيير الذي يجبر الشركات على الابتكار المستمر وزيادة الإنتاجي، ومن خلال الطلب المحلي على السلع والخدمات.

لقد مكنت قرارات السياسة العامة المجتمع والعمال من زيادة التأثير على الأنشطة التجارية. وخلال القرن العشرينتم التأكيد على متطلبات القرن لأنشطة الشركات البيئية فيما بعد. حصل الموظفون على القدرة والأمن في مجال العمالة. ومن خلال فرض الضرائب، فقد أصبح بالإمكان

اتخاذ قرار بشأن السبل السياسية فيما يتعلق بطريقة استخدام جزء كبير من الإنتاج لتطوير المدارس والرعاية الطويلة الأجل والرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية والتأمين الصحي ومساعدة الطفل على سبيل المثال. ولذلك، انتقل جزء كبير من القرارات إلى القوة الاقتصادية إلى مختلف الجمعيات السياسية. عملت دولة الرفاهية الاجتماعية على زيادة كفاءة القرارات السياسية وتعزيز نفوذ الديمقراطية.

لا نرضى بغير الأفضل للشعب

في القطاع العام الذي يتخذ فيه القرار سياسياً، تطبق عشرات أخرى من قرارات الأنشطة الاقتصادية المهيمنة على السوق. يعمل فرعي حركة العمال على تحقيق توازن التوزيع حيث يقوم الموظفون وقوى السوق بالعمل المشترك من خلال القرارات السياسية وتنظيم النقابات العمالية.

والهدف هو تأمين احتياجات السكان من خلال مختلف مراحل الحياة. يحتاج الأطفال والشباب إلى الرعاية والتعليم، وتحتاج الأسر إلى الدعم المالي استناداً إلى حقيقة أن الأسرة التي لديها أطفال تستهلك أكثر من الأسرة التي ليس لديها أطفال. يتم تعويض المتضررين من البطالة ويتم تطوير المهارات لكي تتمكن من القيام بالوظائف الجديدة التي أخذت في الظهور. يحصل كبار السن على المعاش ويحق لهم الحصول على رعاية المسنين المحتاجين.

كما تشكل دولة الرفاهية الاجتماعية قوة دافعة مهمة في عمل مجتمع المساواة. وقد أصبحت المهام السابقة كالعمل غير المدفوع الأجر للمرأة في المنزل بمثابة مسؤولية اجتماعية مشتركة. جعل الحق في التعليم بطبيعة الحال في بلدنا المرأة لا تحتاج إلى الاختيار بين العمل والأطفال.

وتعمل الرعاية العالية الجودة للمسنين على الحد من عبء البنات وزوجات الأبناء الذي يقدمون الرعاية دون أجر.

هناك فكرة أساسية هامة في دولة الرفاهية – لكل من منافع الضمان الاجتماعي وخدمات الرعاية الاجتماعية – وهي أن «الأفضل فقط هو ما يعتبر مناسباً للشعب». عندما تكون الأنشطة العامة، مثل الرعاية الصحية، ذات أعلى جودة ممكنة للجميع يحق للجميع المشاركة في النشاط. يحصل الجميع على الرعاية الصحية من قبل نفس مقدمي الرعاية الصحية، الأمر الذي من شأنه مكافحة الحاجة إلى الرعاية الخاصة. يمكن للجميع الحصول على احتياجات الرعاية، نظراً لجودة الرعاية التي لم تعد تعتمد على القدرة على الدفع. حتى الفقراء الذين لا يملكون المال لدفع تكاليف الرعاية الصحية الخاصة بهم سوف يحصلون على الرعاية التي يحتاجون إليها، والأغنياء القادرين على دفع تكاليف الرعاية الخاصة بهم لا يوجدون مبرراً للبحث عن مقدمي الرعاية الصحية الآخرين.

من خلال مجموعة متنوعة من جمعيات صنع القرارات العامة (الدولة ومجالس المقاطعات والبلديات) يتم توزيع حوالي نصف ناتج الإنتاج الكامل لاحتياجات القطاع العام بهدف التغطية الكاملة. وهذا لا يعني أن الجمهور يقرر أين سوف تنفق هذه الأموال في نهاية المطاف. ويعود جزء كبير يزيد قليلاً عن نصف ميزانية القطاع العام إلى الأسر على شكل بدلات ومعاشات ودعم من مختلف الأنواع. ويحدد المال أخيراً وبشكل قطعي من خلال الأفراد أنفسهم. من ناحية أخرى، فإن المجتمعات السياسية هي التي قررت إعادة التوزيع تلك.

> «إن الديمقراطية الاشتراكية محظوظة لأن لدينا رؤية لا نهاية لها: مجتمع يتسم بالعدل والتضامن والمساواة.»
>
> يوران بيشون، مقالة حول الرؤى الديمقراطية الاشتراكية سيدسفينسكا داغبلاديت، 2 أيلول/سبتمبر 2004.

الاستراتيجيات الاشتراكية الديمقراطية في الأزمات

نحن نعيش في مجتمع سريع التغير، مع الأزمات الاقتصادية المتكررة وأزمة المناخ التي تزداد سوءاً كل عام وتزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في بلدنا وفي جميع أنحاء أوروبا. مما يدفع إلى الحاجة إلى استراتيجيات الإصلاح الاشتراكي الديمقراطي أكثر من أي وقت مضى.

تحدث المفكر الاشتراكي الديمقراطي ووزير المالية إرنست ويغفوش عن الحاجة إلى «المدينة الفاضلة المؤقتة» – وهي أهداف على المدى المتوسط حول رؤية الديمقراطية الاشتراكية للحالة التي يجب أن يبدو بها المجتمع. من خلال وضع الأسس والتعبئة للوصول إلى هذه الديمقراطية الاشتراكية يكون لديها القدرة على أن تصبح قوة تغيير اجتماعية قوية في تجديد مستمر.

التحدي الاجتماعي الرئيسي، أو الأزمة، هو المناخ والكفاح من أجل خلق التنمية المجتمعية المستدامة. انطلق مفهوم «الاستدامة» دولياً

من خلال ما يسمى «لجنة برونتلاند» التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالبحث عن سبل لإدارة العالم للبيئة والمسائل المتعلقة بالفقر. ولكي نتمكن من العيش معاً في المستقبل، فإننا بحاجة إلى تنمية مستدامة – اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. خلال الوقت الذي انقضى منذ أن بدأ هذا المفهوم في أواخر الثمانينات ازداد النقاش حول الحاجة إلى تنظيم الأسواق المالية العالمية ورأس المال المضارب به والمستخدم في استثمارات ضخمة لبناء هذا المجتمع المستدام. ولجعل الأشخاص يشتركون في الأعمال، من المهم تحديد الأهداف التي يبدوا ممكناً التوصل إليها، والحديث عن النتائج الكارثية التي تعانيها الأجيال القادمة إذا كنا لا نفعل شيئاً لتغيير الاتجاه الحالي.

أسئلة للمناقشة

- يحتوي المقطع المخصص للإصلاح على عدد من الأمثلة عن الإصلاحات التي تغير أحوال الناس الذين يعيشون في المجتمع السويدي. اذكر أحد الإصلاحات التي تمثل أهمية بالنسبة لك أو لأقربائك أو لأصدقائك والمحيطين بك.
- قد تكون هناك أهداف ومحفزات مختلفة للإصلاحات الهيكلية. قامت الحكومة اليمينية التي تولت الحكم عام 2006 بتنفيذ عدد من التغييرات التي أثرت على الهياكل المؤثرة في المجتمع. اذكر هذه التغييرات وتأثيرها على المدى القريب والبعيد.
- في فترة السبعينات، كان يتم تصوير الديمقراطية الاشتراكية على أنها كائن ضعيف يحاول تحقيق هدفه بصعوبة. هل لا تزال هذه الصورة قائمة؟ هل الديمقراطية الاشتراكية في طريقها لتحقيق هدفها، وهل الهدف واضح في هذه الحالة؟
- يصف الجزء الخاص بفكرة الديمقراطية الاشتراكية طرق تغيير المجتمع. ما هي النواحي التي تعتقد أنها مناسبة للملكية العامة أو لعمليات الحركة الشعبية أو لسوق خاص منظم؟
- قام الاقتصاد العالمي بتقوية قوة الملاك وإضعاف اللوائح القومية التي تم تأسيسها في القرن العشرين. كيف تستطيع الديمقراطية إعادة اكتساب المبادرة؟
- ما هي إصلاحات الرخاء التي تعتقد أنها الأكثر أهمية لرفع مستوى المساواة في المجتمع؟
- هل تتفق مع إرنست ويغفوش حول أن الديمقراطية الاشتراكية تحتاج لأهداف قريبة لكي تتمكن من تعبئة الشعب للتغيير الاجتماعي؟ في هذه الحالة، ما هو شكل المجتمع المثالي التالي؟

نصائح حول النشاط: سمحت لجنة برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي لعدد من المشاهير والمفكرين المهتمين بوصف أهم التغييرات الاجتماعية منذ آخر برنامج للحزب عام 2001، والتحديات التي يجب على الحزب الاشتراكي الديمقراطي مواجهتها.

اقرأ نصاً أو أكثر عن مدونة لجنة البرنامج على الموقع الإلكتروني: www.programkommissionen.wordpress.com وناقش هذه التغييرات ومعناها فيما يتعلق بطريق تصميم الديمقراطية الاشتراكية لاستراتيجياتها المستقبلية.

دليل الدراسة ونصائح لقائد الحلقة

يعد هذا دليلاً لمساعدتك على تنفيذ حلقة دراسية حول منظمة الحزب الاشتراكي الديمقراطي. والهدف هو تعميق فهم منظمة الحزب وتوفير نصائح وإلهام حول أعمال الحملات والعملية الانتخابية. والمجموعات المستهدفة هم الأعضاء الجدد في الحزب الاشتراكي الديمقراطي وغيرهم من المهتمين بالحزب الاشتراكي الديمقراطي.

تتوفر هذه المواد الدراسية بشكل رقمي فقط ولكن يمكن للجميع تحميلها أو طباعتها.

ما هي الحلقة الدراسية؟

نلتقي في مجموعة الدراسة بشكل دوري للدراسة والمناقشة أو التدريب على أي شيء معاً. ويعد الشكل المثالي من منظور دراسي هو وجود من 7 إلى 12 مشاركاً بمن فيهم القائد، مع إمكانية وجود ما بين 3 إلى 20 مشاركاً في الحلقة الواحدة.

وتكون المشاركة في الحلقة الدراسية اختيارية وطوعية، ولا يوجد منهج كامل، ويستطيع جميع المشاركين التأثير على المحتوى والعرض التقديمي. وتعد احتياجات المشاركين هي نقطة البدء، مع أخذ تجارب الجميع في عين الاعتبار.

كما تعد الحلقة الدراسية عبارة عن دراسة ديمقراطية، ويعتمد أسلوب المناقشة على المشاركة النشطة للجميع. كما احترامنا لبعضنا البعض أمر هام. يجب ألا يهيمن أحد على المناقشات. يجب إتاحة الفرصة للجميع للتحدث وإبداء الرأي، ويجب أن تتمتع المناقشات بروح حرة ومنفتحة.

يعمل قائد الحلقة كمرشد وملهم ويقود عمل المجموعة إلى الأمام. ومن خلال التفاعل بين قائد الحلقة والمشاركين ودراسة المواد، تظهر المعرفة الجديدة.

يجب إبلاغ ABF بالحلقة الدراسية. لا توجد أي متطلبات رسمية للحلقة الدراسية لكي تتمكن من تلقي دعم مادي من ABF نظير المواد أو أي تكاليف أخرى. يجب أن تتكون الحلقة من تسع ساعات دراسية على الأقل (الساعة الدراسية تعادل 45 دقيقة) مقسمة إلى 3 لقاءات على الأقل. والحد الأدنى هو وجود 3 أعضاء بمن فيهم القائد.

الحلقة الدراسية الجيدة...

- تعطي جميع المشاركين نفس المساحة.
- تنطلق من خبرات الجميع.
- تجمع بين السعي إلى المعرفة والحوار وحل المشكلات.
- تقوم بضبط مستوى طموح المشاركين.
- تتيح الفرصة لوجود وجهات نظر مختلفة أثناء المناقشة.

دور قائد الحلقة

يتولى قائد الحلقة مسؤولية تنسيق عمل الحلقة وتحضير اللقاءات والحصول على المواد الدراسية والتواصل مع ABF. في بعض الحلقات يتم تحديد قائد الدراسة مقدماً وفي بعض الأحيان يتم تعيين مجموعة من المشاركين لقيادة الحلقة الدراسية.

ويكون قائد الحلقة من المجموعة، وليس شخصاً يجب أن يمتلك معرفة محددة. ويكون مصدراً للإلهام الجيد والمعرفة، ولكن ينبغي ألا ينشغل بدور المحاضر.

تتمحور قيادة الحلقة في أساسها حول إنشاء جو جيد في المجموعة، لكي تتمكن من بدء المحاثة والمناقشة، وتحديد خيارات واضحة والتعامل مع أية مشكلة وحل أي خلاف ينشأ ضمن المجموعة بالإضافة إلى قيادة الحلقة نحو هدف مشترك. والكلمة الرئيسية هنا هي الحوار، وعادة تتمحور قيادة الحلقة حول طرح الأسئلة ثم تقديم الإجابات.

الصورة: إيدا بوري

نصائح لحلقة جيدة

يمكنك كقائد حلقة المساعدة في التأكد من مشاركة جميع المشاركين وألا يستحوذ أحد على الحوار وأن يكون الحوار بناءً.

وإليك بعض النصائح التي قد تساعدك:

- قم بجولة بحيث تتاح الفرصة للجميع لقول شيء ما ويحصل الجميع على مساحة متساوية.
- استخدم عصا المتحدث لمنح الحق في الكلام. ويقوم المتكلم الذي انتهى من الكلام بتمريرها للمتحدث التالي.
- إذا كنتم أكثر من ثمانية أشخاص قد ترغب في تقسيم الحلقة إلى مجموعات صغيرة تتألف من اثنين أو ثلاثة أحياناً، ثم ينتقلون بأفكارهم إلى المجموعة الكبيرة. وبهذا يتشجع الجميع على المشاركة.
- اطرح أسئلة موجهة لشخص معين مثل «ما رأيك يا آني؟»، يجب تحديد شخص معين لتشجيعه على قول شيء ما. كما يحق للشخص ألا يتحدث وتجاوز دوره.
- اطرح سؤالاً للمتابعة للحصول على المزيد من الحضور على شكل إجابات قصيرة.
- كن «كالجوكر في مجموعة الأوراق». واطرح الأفكار والآراء غير المتوفرة في المجموعة.
- حاول العودة إلى المناقشة في الموضوع إذا ابتعد النقاش عن الموضوع. اطرح سؤالاً للمتابعة.
- دون ملاحظات المتكلم بحيث يمكنك تلخيص مناقشة كل موضوع.

هكذا يمكنك العمل في الحلقة

لا ترد في أن تطلب من مشارك أو أكثر تلخيص ما تمت قراءته والانطباع الذي حصل عليه عند بداية كل لقاء. يجب على الجميع القراءة قبل الاجتماع.

الجزء الأكثر أهمية هو المناقشة. انطلق من أسئلة المناقشة المقترحة أو اطرح أسئلتك الخاصة. لك مطلق الحرية في مناقشة المشكلات في مجموعات مكونة من فردين أو أكثر ثم تابع في المجموعة الأكبر. كما يمكنك دعوة الخبراء أو الممثلين التنظيميين أو المعلمين أو غيرهم ممن الإجابة على أسئلة المشاركين والمشاركة في المناقشة.

لكي تتمكن من البدء

ابدأ بجولة سريعة حيث يحصل الجميع على فرصة لقول أسمائهم. ثم حدد ما يجب أن تدور حوله الحلقة الدراسية وشكل مخطط اليوم.

ناقش وحدد الأمور العملية: موعد اللقاء القادم وطريقة إبلاغ المشاركين عن غيابهم والقهوة للاجتماعات وما إلى ذلك.

تحدث عن ماهية الحلقة الدراسية وكيف يمكن أن تكون الحلقة بناءة وقائمة على المشاركة. اتفق حول طريقة التجاوب والعمل معاً.

إذا لم يكن المشاركون يعرفون بعضهم البعض جيداً قبل بدء الحلقة: كون مجموعات من مشاركين واطلب منهم إجراء مقابلة مع بعضهم البعض (لمدة تصل إلى حوالي خمس دقائق لكل اثنين) وتقديم بعضهما البعض لباقي المجموعة. بعض الأشياء التي يجب معرفتها في المقابلات: الاسم ومكان الإقامة والوظيفة والاهتمامات الترفيهية والالتزام السياسي وأخيراً وليس آخراً ما الذي يتوقعونه من الحلقة الدراسية هذه.

اجمع توقعات المشاركين وتحدث عنها بشكل موجز، كيف يمكن تلبيتها؟

وعلى أساس التوقعات يمكن صياغة أهداف الحلقة الدراسية.
قم بمراجعة المواد الدراسية بحيث يحصل الجميع على نظرة عامة.
قم تحديد لبخطة لبقية الحلقة الدراسية.

نصائح حول الأدب لمواصلة القراءة والتعمق

بالنسبة لأولئك الذين يريدون مواصلة مناقشة مزيد من المسائل الأيديولوجية، إما في شكل حلقة أو من خلال الدراسة الذاتية، هناك الكثير من المواد المتاحة.

في بوابة الدراسة المشتركة الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي و ABF، تتوفر مجموعة واسعة من الروابط للمواد الدراسية: socialdemokraterna.abf.se

كما أن مجلة الفكر الاشتراكي الديمقراطي تيدن [الوقت] تنشر إصداراً خاصاً حول القضايا السياسية الساخنة. هناك دلائل دراسية لهذه الإصدارات من تيدن، والتي تصدر بالتعاون مع ABF، على الموقع الإلكتروني: tidskriftentiden.se

كما يقدم الموقع الإلكتروني الخاص بالحركة العمالية Tankesmedja تقارير بشأن مواضيع مستعجلة: ***tankesmedjantiden.se***

الكتب

بيتر أنتمان وبيير شوري، «أولوف بالم - الإصلاحي اللامحدود»، تيدن

إنغفار كارلسون، «خارج ظل بالم»، يالماشون وهوغبيري

إنغفار كارلسون وآن-ماري ليندغرين، «ما هي الديمقراطية الاشتراكية»، الحركة العمالية

بيورن إلمباندت، «هكذا يسير النموذج السويدي»، فيشر وشركاه

ليف أوكي فالك، «مدرسة ABF المناخية: المناخ لك»، بيلدا

يوران فارم، «الإيديولوجيات السياسية – كتاب صغير حول أفكار كبيرة»، بيلدا

يوران غريدر، «عودة الطبقة العاملة»، كتيب/دار ترانان للنشر

غونار غوناشون، «ميراث فكرة الديمقراطية الاشتراكية»، تيدن

سفين أوفي هانسون، «عن الحرية والمساواة والإخاء»، تيدن

سفين أوفه هانسون، لاش-أولوف بيتشون، «القيم»، المؤسسة التعليمية بريفسكولان

هانس هاستي، «القرن الأول (2)»، الحزب الاشتراكي الديمقراطي

إنغمار ليندبيريه «أفكار فالفاردن»، أغورا

أوسا ليندربوري، «الحزب الديمقراطي الاشتراكي يكتب التاريخ»، أرينا

ستيغ-بيورن يونغرين، «الإيديولوجيات»، يالماشون وهوغبيري

يوان لونروث، «جذور السياسة السويدية»، SNS

أندش نيلسون وأوريان نيستروم، «قاعدة المساواة»، ABF يوتوبوري

أندش نيلسون وأوريان نيستروم، «فرص الإصلاحية»، بريمس

لاش أولسون ولاش إكدال، «الفئة تتحرك – الحركة العمالية في المجتمع السويدي»، أربيتارناس كولتورهيستوريسكا سيلسكاب و أرشيف ومكتبة الحركة العمالية

أولوف رون «في خدمة دولة الرفاهية»، تيدن

ستيفان سفالفوش، «درجة الوعي الجماعي للمجتمع»، بوريا

أدريان سوربوم، «عندما تصبح الحياة اليومية سياسة»، أطلسأدريان سوربوم، «حدود السياسة»، أطلس

إرنست ويغفوش، «الحرية – لمن؟»، تيدنإرنست ويغفوش، «هل أنت اشتراكي؟»، تيدن

ريتشارد فيلكنسون وبيكيت كيت، «مستوى الروح: لماذا تعمل المجتمعات الأكثر مساواة دائماً بشكل أفضل»، دار كرنفال للنشر

ماتس فينغبوري، «الاشتراكية»، بيلدا

سلسلة أفكار تيدن

1. العدالة
2. الرخاء الاجتماعي
3. الحرية
4. الإصلاحية
5. الديمقراطية
6. العمل
7. الملكية

ملاحظات شخصية

ملاحظات شخصية

ستجد كافة موادنا الدراسية على الموقع الإلكتروني:
socialdemokraterna.abf.se

ABF
ARBETARNAS BILDNINGSFÖRBUND

Socialdemokraterna
FRAMTIDSPARTIET